من الجملة إلى الخطاب
قراءة في علم المناسبة

محمد عبدالباسط عيد (*)

تروم هذه القراءة مقاربة أفق معرفي، يجاوز ما اعتادت المقاربات النقدية أن تتوقف إزاءه، حتى وقع في ظننا أنها قد استغنت أو كادت أن تستغني به عن سواه، والذي انحصر معرفيا Epistemology في مجموعة محددة من المدونات، وزمنيا فيما عُرِف بالعصر الذهبي للحضارة الإسلامية. ولا خلاف حول قيمة المقروء وأهميته، ولكننا نختلف - قطعا - حول قدرته على استيعاب التراث النقدي بألف لام التعريف، ولعل هذا ما أومأ إليه التواتر القرائي لهذه المدونات من قِبَل المحدثين، الأمر الذي أضاع على التراث - من وجهة نظرنا - موارد ثَرَّة، كان بمقدورها أن تمنحه إمكانا أوسع ورؤى أرحب.

تتجاوز هذه القراءة العصر الذهبي للثقافة الإسلامية إلى ما عرف بعصر الجمود، فتقدِّم مقاربة لبعض ما سطره الزركشي (ت 745) و«برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي» (ت 885) والسيوطي (911) وغيرهم، كما تتجاوز تخوم الدرس النقدي واللغوي إلى علوم القرآن، ساعية إلى دمج هذه

(*) أكاديمي وباحث مصري.

المدونات في وعينا النقدي المعاصر بعد أن استبعدها تصنيف العلوم والفنون من دائرة الدرس الأدبي، رغم أنها به ألصق، وإليه أقرب. ولا شك أن هذا يمنح القراءة بعدا معرفيا، يجعلها أقرب إلى آليات إنتاج التراث، الذي لم يعرف الحدود الفاصلة، بين العلوم والمعارف المختلفة كما نعرفها اليوم، فلم يكن التراث جزرا منعزلة لا يربطها رابط، ولا تجمعها وحدة، ولكنه عرف مقابل ذلك، عرف التداخل بين الحقول والفنون، ولعل هذا مائز ثقافي شديد الوضوح[1].

(1)

ولعله من المفيد أن نقدم بين يدي القراءة منطلقاتها المنهجية، وتشمل:

أولا: ضرورة الوعي بالواقع التاريخي للنص المقروءة، والإلمام بمختلف سياقاته، في تداخلها وتراكبها، وتوازيها وتعارضها، وتقابلها وتوافقها، ما صرَّح به وما سكت عنه، وبذلك نتمكن من تقديم قراءة لا يحجزها وضوح السطح عن مباطنة العمق؛ فلا تغدو صفحة التراث ملساءَ المعطى، هزيلةَ الفحوى، بل متداخلة الأبعاد، متعددة الدلالات تعدد القُرَّاء والناظرين.

ثانيا: إن هذه القراءة معنية بأسئلتها، مشغولة بشرطها، تحفزها إجابات المقروء على منح تساؤلاتها مزيدا من النمو، ومنح شرطها مزيدا من الكثافة. وهذا لا يعني أن العلاقة بين القارئ والمقروء ثنائية البعد؛ يقف المقروء (هناك)، والقارئ (هنا)، ولكنها علاقة تتسم بجدلٍ فاعلٍ – أو هكذا يجب أن يكون – غَيْرِ منحاز، يذوبُ فيه الطرفان في وَحْدَةٍ ينتج عنها طرفٌ ثالث لا هو إلى الأول، ولا هو إلى الآخر، ولكنه محصلة هذا الذَّوْب لحاضر القارئ وحاضر النص.

فهذه القراءة إذن تقدم مقاربة لمدونة قادرة على الاندماج بأفقنا الآني، بما تثيره من تساؤلات، وبما تقدِّم من أجوبه. وإذا كانت قراءة التراث تعني

نظريا، خروجا من الذات وانقساما عليها، كي تقارب موضوعا هو إياها، أو أسهم في تشكيلها وتكوينها، فإن هذا يعني أن وعي القارئ صار مزدوجا، فهو «ذات وموضوع في آن، بحيث يتمكن هذا الوعي من تأمل نفسه، في علاقته بمعطيات التراث المقروء، وكيفية إدراكه لها وسيطرته عليها»[2].

وبدهيٌّ أن تكون الذات المشار إليها واعية بحاضرها، واعية بمنجزها، وإلا فلا معنى للقراءة ولا فائدة، وبهذا – وحده – يغدو التراث فعلا ناجزا نشطا، قادرا على التأثير، مسهما في وصل حاضرنا بماضينا، وفي وصل ماضينا بحاضرنا؛ «فتحقيق التراث لا يتم بالتقوقع فيه والوقوف عنده»[3].

ثالثا: ليس من غاية هذه القراءة أن تُدلَّ بالتراث، فتزعم سبقه للنظر المعاصر في هذه وتلك، فمثل هذا المسعى لا مبرر له، خاصة ونحن نُقِرُّ بأننا نتقدمُ صوبَ التُّراث برؤى الحاضر ومنجزاته، مؤمنين بأنَّ كل قراءة يلتقي فيها وعيان متجادلان: القارئ والمقروء، انطلاقا من أن «العَلاقة بين القارئ والنص ليست علاقة تقابل وتضاد، وإنما النص جزء من وعي القارئ، وجزء من بنية تفكيره»[4].

فالرغبة في تدعيم وجودنا المعاصر بتراثنا، وتراث غيرنا، عبر هذه الحالة من الجدل التي تمنحنا وجودا فاعلا، ينهض على أسس ذاتية، وعلاقات جدلية تُمَكِّنُنَا في نهاية الأمر من تجاوز حالة النقل المعرفي إلى المشاركة في إنتاج هذه المعرفة. فلكي نسهم في الثورة المعرفية التي تحيط بنا، علينا أن نفعل ذلك من خلال تراثنا، من وعينا به، وهذا لن يكون بمعزل عن قراءة جادة متسائلة، وسبيل هذا «أن نحفر عند الجذور، أي أننا سنبحث عن الخصائص الفنية للغة العربية من خلال كتابات اللغويين، قبل أن نبحث عنها في التراث البلاغي الصرف... ونحن نعترف دائما بأننا لن نستطيع فهم القديم... إلا إذا نظرنا إليه بعيون معاصرة، ولا يقتصر ذلك على الوعي بمشكلات الحاضر ومطالبه، ولكنه يستخدم وسائل الفكر المعاصر أيضا»[5].

(2)

الجملة والخطاب:

من المؤكد أن المجال هنا لا يتسع للحديث عن «بلاغة الخطاب» أو «علم النص»، فهذا ميدان واسع، ربما عزَّ تقديمه في بحث مستقل ناهيك عن تقديمه في سطور، ولكن ما يمكن إنجازه هو الإشارة إلى الخطوط الرئيسة محيلين القارئ الكريم إلى بعض المصادر العربية والأجنبية في هامش التوثيق.

لقد كان للتقدم غير المسبوق والمستمر للدراسات اللسانية أثره الواضح في دفع الدرس النقدي إلى التركيز على اللغة وتعريف النص بها، والسعي إلى اكتشاف خصوصية الرؤية القابعة في أطواء النص من خلالها. انطلق الدارسون من التشكيل اللغوي الذي تؤسس له المستويات اللغوية المختلفة. وهنا تتقدم اللسانيات النصية بوصفها المنهج الذي يتيح لنا التعرف على تلك المستويات، عبر الأصوات والمفردات والتراكيب والمجازات والدلالات انتهاء بالبنية العامة للنص، في تقاطعها مع التاريخي والآني والطبيعي والثقافي والفردي والجمعي. كما أنها تقدم للدرس النقدي شرائط العلمية ليس فقط بتأسسها على الوصفية التي هي صفة العلمية، ولكن أيضا بانبثاق المنهج من موضوعه « فالمنهج الصحيح – علميا– لا بُدَّ أن يكون متمخضا عن موضوعه، مثلما هو أداة لاستكشاف ذلك الموضوع، وهذا لا يتوفر – أدبيا – إلا بواسطة التموضع النصوصي؛ أي أن يكون المنهج ذاته نصوصيا، ومن ثم، فهو من جنس الموضوع ومن مادته، وبالتالي فهو تفاعل معرفي مع النص يتطور المنهج به من خلال تركيبة معرفية تقتضي نقد الأداة مع نقد الموضوع. وهذا ما يجعل النقد الألسني دائب التطور، ومنفتح التحرك، بدءا من الأسلوبية والسيمولوجية ثم التشريحية»[60].

لقد اكتسب «علم النص» أو «بلاغة الخطاب» – في هذا الإطار – مشروعية خاصة؛ فقد استطاعت أن تستثمر المنجز السابق عليها كالأسلوبية

والبنيوية وغيرهما من المناهج والمعارف، انطلاقا من حاجة النص إلى تحليل أسلوبي يُعْنَى بمكونات الظاهرة اللغوية الأدبية في مستوياتها المختلفة، وحاجته إلى استثمار المنجز البنيوي للكشف عن العلائق المختلفة بين هذه المستويات، وحاجته أخيرا إلى توظيف منجزات الدراسات الإنسانية المختلفة.

يقدم «علم النص» في هذا الصدد ما يُمكِّن الدارسُ من التعامل مع النص بمنهجية تمكنه من مجاوزة الاقتطاع الجزئي للنصوص، من مجاوزة نحو الجملة، دون أن يغفله، إلى آفاق أرحب، تشمل النص برمته، «فتجاوز نحو النص حدود الجملة في التحليل يسمح بطرح إمكانات متعددة للفهم وفضاءات أرحب في التفسير»[7].

لقد ترتب على ما سبق ضرورة تجاوز البنية المنغلقة، المكتفية بذاتها إلى البنية المنفتحة على غيرها، هذا الانفتاح الذي يقتضيه التواصل الإنساني، على تعقده وتركبه، وهذا ما جعل علم النص يوصف بـ «العبر تخصصي»، كما يؤكد «فان دايك»: «لقد أدى التطور في السنوات الأخيرة إلى أن مشكلات تحليل النصوص وأهدافها في فروع علمية مختلفة قد شكلت بصورة حتمية موضوعا معرفيا متداخلا، وهو في إطار علم مترابط داخليا، متداخل الاختصاصات، جديد، علم النص»[8].

ولا شك أن هذا التداخل المعرفي الذي يشير إليه «فان دايك» لا يمكننا فقط من الاتكاء على منهجية قادرة على توصيف المعطى، وضبط الإجراء، بل إنه يمكننا أيضا من وضع النص في دائرته الثقافية الوسعى، ولا غرو في ذلك، فالتحليل النصي «يعدُّ منهجا ذا قدرة كبيرة في إطار تحليل عام للثقافة»[9].

تتمثل وظيفة علم النص في ضوء ما سبق «في وصف العلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بمستوياتها المختلفة، وشرح المظاهر العديدة لأشكال التواصل واستخدام اللغة، كما يتم تحليلها في العلوم المتنوعة»[10].

معايير النصية :

يُحَدِّدُ علماءُ لغة النص هذه المعايير بناء على تعريفهم للنص وتحديدهم لوظيفته، التي ترتكز خاصية التواصل بين مرسله ومتلقيه؛ سواء كان منطوقا أو مكتوبا، فهو «الفقرة اللغوية المنطوقة أو المكتوبة، وهي ذات طبيعة دلالية أو تداولية»[11].

ويعدُّ تعريف «روبرت دي بوجراند ودريسلر» الأكثر تداولا بين الدارسين؛ فالنص «حدث لغوي تجتمع فيه المعايير السبعة للنصية، وهي السبك أو الترابط النحوي Cohesion، والتلاحم الدلالي أو الحبك Coherence، وهذان المعياران يمثلان الركيزة الأساسية للنصية، والقصد أو الهدف من النص Intentionality، والقبول Acceptability، والإخبارية Informativity، والمقامية Situationality ، والتناص[12] (Intertextuality).

ولا شك أن إعمال هذه المعايير في تحديد نصية الكلام يقوض النظر الذي يقابل «بين مفهومي الجملة والنص. ومن ثم يكون معيار التمييز بين ماصدقات المفهومين بعيدا من أن ينحصر في الكَمِّ أو مطلق البنية النحوية، وتكون الجملة النحوية التي تتوافر لها هذه المعايير السبعة نصا. أما سلسلة الجمل التي يتخلف عنها أحد المعايير المذكورة فلا تعد نصا، حتى وإن تحققت لها سلامة التركيب النحوي»[13].

فالنَّصُّ يتميز بدرجة عالية من التماسك والانسجام، الأمر الذي يُمَكِّنُ متلقيه من استرجاع المكونات الدلالية الكلية حين يتطلب الأمر ذلك، فالمتلقي يتمكن– بعد فترة ما – من الإجابة عن سؤال مفاده: عن أي شيء كان النص يتحدث؟ « وإذا صَحَّ أن تصاغ البنيات الكبرى صياغة القضايا أمكن أيضا أن نتوقع ترابط هذه القضايا»[14].

هذا هو الإطار العام لعلم النص، ومن الواضح أنه يلتقي مع إرْثٍ ضخم

قدَّمه النقاد والمفسرون واللغويون القدامى؛ فنظرية النظم عند «عبدالقاهر» ت 471 تأسست علي التماسك والانسجام النصيين؛ حيث يرجع الإعجاز إلى ما في البنية من نظم متسق، أو كما يقول «عبد القاهر» نفسه « لما بين الألفاظ من الاتساق العجيب»[15]. غير أن حديثه عن هذين المعيارين قد توقف عند الجملة الواحدة أو الجملتين ولم يتجاوزه إلى النص بكامله.

وهذا الذي انتهى إليه «عبدالقاهر» يخطو به إلى الأمام آخرون كـ«الزمخشري» ت 538 و«الرازي» ت 604 و«الزركشي» و«السيوطي»، فالنقلة هنا تأتي من دراسات علماء القرآن ومفسريه، وهو إرث زاخر، ولننصت إلى «السيوطي» وهو يتحدث عن قوة السبك في النص الكريم: «فإذا تَرَتَّبَت اللفظةُ من القرآن عُلِمَ بإحاطته أيَّ لفظة تصلح أن تلي الأولى وَتَبَيَّنَ المعنى بعد المعنى؛ ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره»[16].

(3)

ولكن .. ما المناسبة؟ و ما علاقتها بالخطاب؟

يؤسس علماء القرآن للمصطلح تأسيسا لغويا، وهذا نهج يدلك قاطعا على أصالة المفهوم وعربيته، وبذلك يكفيك مشقة البحث عنه في مصادر أخرى غير عربية، فالمناسبة تعني: المقاربة، وفلان يناسب فلانا أي يقرب منه ويشاكله. وموضوع هذا العلم - فيما يقول البقاعي- هو: « تعرُّف عِلَلِ التَّرتيب، وثَمَرَتُه الاطلاع على الرُّتْبَة التي يستحقها الجزءُ بسببِ مَا لَه بمَا وراءه وما أَمَامه مِنَ الارْتباط والتَّعَلُّق الذي هو كلحمة النسب، فعلم مناسبات القرآن علم تعرف منه علل ترتيب أجزائه وهو سرُّ البلاغة لأدائه إلى تحقيق مطابقة المعاني لما اقتضاه من الحال»[17]. ويرى «الزركشي» – متفقا مع «البقاعي» – أنَّ فائدة هذا العلم هي: «جعل أجزاء الكلام بعضها آخذا بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلاحم الأجزاء»[18].

من المفيد أن نشير هنا إلى أن التعريف الاصطلاحي للمناسبة لا ينفصل عن الفائدة المرجوة منها، ويمكن تفسير ذلك بخصوصية البحث نفسه، فهو لا يبحث فيما إذا كان النص متناسبا أم لا، ولكنه ينطلق من التناسب، من الايمان بوجوده ومهمة البحث هي الكشف عنه وإظهار دلالاته.

لقد طرح علماء القرآن كثيرا من المقولات التي تجاوز نظرا وتطبيقا مستوى الجملة إلى مستوى النص، أي أنها تلتقي في كثير مما انتهت إليه مع «علم النص»، ومن المؤكد أن هذا لا يقتصر على «علم المناسبة»[19] فقط؛ لأنه يشمل غيره من العلوم أو المباحث التي درسوها، ولكن المادة التي طرحوها في «علم المناسبة» على وجه الخصوص تبدو شديدة التنوع عظيمة الثراء، ولقد أسفرت – من وجهة نظرنا – عن تبلور دقيق لما يمكن عَدُّه شبكةً اصطلاحية عُنِيَت بكيفية إنتاج الدلالة ووصفها. والتركيز على كيفية إنتاج الدلالة يضعنا مباشرة في قلب البنيوية، ولكن المادة التي طرحها علماءُ القرآن تجاوز حدود البحث في الكيفية التي أنتجت بها الدلالة إلى البحث في الدلالة الناتجة نفسها، وهذا ما جعل صنيعهم في المستوى الأول بنيويا، ولكنه في المستوى الثاني يمتدُّ إلى ما بين أجزاء النص من تعالق، وما بينه وبين سياقه من تفاعل، وبذلك تتقاطع المناسبة مع البنيوية لكنها تتجاوز ما أُخِذَ على البنيوية من انغلاق وانعزال[20].

فـ «علم المناسبة» يبحث في العلاقات المختلفة بين أجزاء النص، دون تفرقة بين ظاهر النص وباطنه أو سطحه Surface text وعالمه Text world، فالتناسب هنا يشمل الأمرين معا، ولمَّا كانت هذه الأجزاء متكاملة متناغمة منسجما أولها مع آخرها، فقد استطاع هذا العلم أن يستقطب منظومة اصطلاحية سعت إلى الإبانة عن هذه العلاقات بين الآيات والسور، وبذلك يُمْكِنُنا – وَفْقَ هذا النظر – من مقاربة النص الكريم مقاربةً مائزةً، تجلو لنا جانبا هاما – أو لعله الأهم – من جوانب الإعجاز في النص الكريم. لهذه الأسباب آثرنا عنونة هذه المقاربة بالعنوان القديم ذاته، لأصالته أولا، وليس من قبيل

تقديس القديم أو الحنين إليه، ولعدم وجود ما يدعو للتنصل منه ثانيا، خاصة ونحن نخوض فيما فيه قد خاضوا.

(4)

المرجعية العقدية والفكرية:

تنطلق الدراسات حول القرآن ليس فقط من التسليم بانسجام آياته وتناغم سوره أو افتراض ذلك، ولكنها تؤمن بذلك وتعتقده، وإذا كان انسجام نص «ما» ينهض بالضرورة على منظومة من العلاقات المفهومة أو التي يمكن فهمها بين جزئياته وكلياته، فمن الضروري – ونحن إزاءَ نصٍ معجز في الأساس بنظمه، وعلى هذا أجمع الدارسون – أن يكون كلُّ دالٍّ فيه منسجما مع ما يجاوره مناسبا له، بما يفضي إلى تناسب كل آية من آياته في ذاتها أولا وفي علاقتها بغيرها من الآيات ثانيا. وما يؤدي إليه ذلك من تناسب كل سورة في ذاتها أولا وفي موقعها الذي حددته علاقتها بالسورة التي تسبقها والتي تعقبها. وهذا يعني أننا إزاءَ بناء مُتَكاملِ الوحدات مُتَنَاسِبها، فما كان فيه ثانيا ما كان يجب أن يكون أولا، وما كان فيه أولا ما كان يجب أن يكون ثانيا، وهذا الفرض يشمل كافة العناصر والوحدات التي يضمها النص الكريم، وهو ما يؤل إلى بنيةٍ كلية، مشدودٍ أولها إلى آخرها، ومردود آخرها على أولها.

لقد فرض هذا التصور للنص الكريم على علمائه أن يبحثوا في كل ما من شأنه أن يقيم تناسب النص على مستويى اللغة والمضمون، وهذا بالضبط جوهر البحث في علم النص، الذي يحدثنا عن معاييرٍ مُحَدَّدةٍ يجب توافرها في كل ما نطلق عليه نصا، ويأتي معيارا التماسك Cohesion، والانسجام Coherence على رأس هذه المعايير حتى ليوشك الدرس النصي أن ينحصر في إطارهما ويتحدد بهما، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إنه إذا توفر لنص ما «التماسك» و«الانسجام» فقد استوفى بالضرورة شرائط النصية ومعاييرها؛ فلا يمكننا أن نتحدث عن معايير القصد Intentionality، والقبول Acceptability

والإخبارية Informativity، والمقامية Situationality، والتناص[21] Intertextuality». لا يمكننا أن نتحدث عن هذه المعايير في نص ما إلا بعد استيفائه شرطي التماسك والانسجام، أي أن تتوفر له بنية نصية متماسكة على مستوييه الدلالي واللغوي.

كلُّ هذا يجعلنا إزاء مبحث مهم، أوقف عليه الدارسون علما مستقلا، أناطوا به الكشف عن العلاقات اللغوية والدلالية بين الآيات والسور، انطلاقا من التصور السابق. ولنا أن نتصور – ونحن إزاء نص بهذا الطول – ما يمكننا أن نحصل عليه من علاقات تضم كافة مستويات النص؛ فلقد توصَّل علماء القرآن إلى أنواع متعددة للتعالق النصي؛ التي ترتبط بعالم النص آنا، وبسطحه وبنيته اللغوية آنا آخر.

يمكن القول: إن «علم المناسبة» يُعَدُّ نتيجةً مباشرة للاعتقاد «بالتوقيف» في ترتيب الآيات والسور، ولم يكن الأمر بالنسبة للآيات مَحَلَّ جدل، ولكنهم اختلفوا حول ترتيب السور. وذهبَ جُلُّ المتأخرين وبعضُ المتقدمين – مُؤيِّدِين في ذلك ببعض الآثار – إلى القول «بالتوقيف» مطلقا بين السور والآيات. ومن هنا أخذ هذا المبحث أهمية شرعية وعلمية؛ لقد كان عليهم أن يجدُّوا ما وسعهم الجد في البحث عن أوجه التناسب المختلفة، بين الآيات والسُّوَرِ الكريمة، كما انتهى إليه ترتيبها القرائي المعروف.

وكان ضروريا، بناء على هذا الفهم، أن يستأثر هذا المبحث بالكثير من جهد العلماء الباحثين في الإعجاز؛ فالتناسب بين الآيات والسور، هو في حقيقته بحث عن التتابع والتماسك، عن النظم ولكن في حدودٍ أكبر من الجملة، ينطلق من وحدة النص الكريم، أو كليته، يؤمن أنَّ كلَّ آية قد وضعت في مكانها الذي يقتضيه النظم، وكل سورة قد وضعت في مكانها الذي يقتضيه إعجاز التنسيق والترتيب. وهكذا غدت نظرية النظم التي بلورها «عبد القاهر» نظرا وتطبيقا[22]، وجذَّرَها «الزمخشري» و«الفخر الرازي» في تفسيريهما[23]،

غدت هذه النظرية على أيدي علماء القرآن خاصة، ميدانا مُوَسَّعا للدرس النصي بمعناه الحديث.

وقد نمتد بالافتراض المؤسس للتناسب إلى مقولات أشعرية، رأت أنَّ القرآن كلام الله الأزلي القديم الموجود في اللوح المحفوظ، والقرآن الذي نقرأه محاكاة للكلام الأول[24]. وهذا يعني أن للنص وجودا أزليا سابقا على وجوده على الأرض مُنَجَّمًا، وما كان التنجيم نفسه إلا ضربا من تناسب الدلالة الكريمة مع الوقائع المختلفة لعلل ترتبط بأحوال المتلقين وقدرتهم على تقبل الأوامر والنواهي. ومن الضروري أن يفضي هذا النظر إلى القول بتماسك النص وترابطه.

ولا يمكننا أن نفصل هذا المهاد عن الشعر، الممثل الأكبر للثقافة العربية السابقة على النص والمزامنة له؛ فالتناسب بمستوياته اللغوية المختلفة جوهر شعري راسخ، صحيح أن وحدة البيت قد حجزت النظر الجمالي في حدود البيت المفرد، إلا أن ذلك لا ينفي حاجة النص الشعري للتناسب، ففي مستويات معينة، يبدو التناسب قانونا صارما وليس مجرد احتياج، كما في وحدة الوزن والقافية، ناهيك عن التماثلات الصوتية والتوازيات التركيبية المتغيرة. لقد كان لهذا أثره وقيمته ليس فقط على مستوى النظر النقدي الخالص، ولكنَّ أثرَه لا يُنْكَر على التذوق الجمالي لِفَنِّ القول بشكل عام؛ ونحن نرى هيمنة هذه الرؤية على مجمل الخطابات المتداولة، كسجع الكهان وخطب البلغاء. ومن هنا كان التناسب محورا مهما في التبديات المختلفة للثقافة العربية، وكان طبيعيا أن يلتفت إليه علماء القرآن، الذين أُتْرِعُوا بهذه الثقافة، بوصفه مقوما نصيا ذا أثر بالغ على المتلقي.

لقد اجتهد القدماء في البحث عن العلاقات التي تحقق التناسب، أو بالأحرى تؤكده بين الآيات والسور، وتوصلوا إلى أنها في مجملها ترجع «إلى معنى ما رابط بينهما عام أو خاص، عقلي أو حسي أو خيالي وغير ذلك

من أنواع العلاقات، أو التلازم الذهني كالسبب والمسبب، والعلة والمعلول والنظيرين والضدين، ونحوه أو التلازم الخارجي كالمرتب على ترتيب الوجود الواقع في باب الخبر»[25].

فالعلاقات بين الآيات والسور – كما يشير نص «الزركشي» السابق – تقتصر على نوعين:

النوع الأول: علاقات داخلية ماثلة في المنطوق، وقد تكون مفهومة مستنتجة كالعموم والخصوص، والحسية والخيالية، أو مادية ملموسة كالعلاقات اللغوية والأسلوبية. وبهذا يتمكن المتلقي من إدراك العلاقة بين الآية الحالية وما يليها، أو يسبقها، كما يمكنه معرفة علاقة أول السورة بآخرها، بناء على منهج محدد.

النوع الثاني: علاقات خارجية ماثلة في التلازم بين النص اللغوي والمناسبة التاريخية التي تشكل مرجع النص، فإدراكُ المناسبةِ يقتضي معرفةَ السياق الخارجي، وربط الآية/ الآيات به.

وهذا يعني أن على المتلقي أن يقوم بحركة مزدوجة، يتوازن فيها داخل النص وخارجه، كي يتمكن من إدراك المناسبة التي هي رهن بهذين النوعين

وبذلك يمكن أن نقول: إنَّ المناسبةَ سَبِيلُ النص إلى الانسجام، بها تَسْتَقيم الرِّسالة، ويعلو أثَرُها ويتكثف إيحاؤها. ولذا نجدها تستحوذ على اهتمام المفسرين على تنوعهم واختلافهم مدارسَ وعصورا، وينقل «السيوطي» عن «الفخر الرازي» قوله: « أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط»[26] وينقل عنه أيضا، «ومن تفكر في لطائف نظم هذه السورة وفي بدائع ترتيبها علم أن القرآن كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه فهو أيضا بسبب ترتيبه ونظم آياته، ولعل الذين قالوا إنه معجز بسبب أسلوبه أرادوا ذلك»[27].

(5)

يحتلُّ التناسب لدى علماء القرآن ومفسريه مكانا متميزا، لا يقف عند حدود النظر اللغوي، ولكنه يتسع باتساع نظرتهم الفكرية والجمالية، ولذا كانت معرفته شرطا لمقاربته، ويمكننا في ضوء ما قدموه أن نرصد زاويتين للتناسب النصي:

الأولى: جزئية لا تتجاوز حدودَ الآية الواحدة، بل إنها تقتصر على إظهار التناسب بين دال الفاصلة والآية التي يقع فيها.

والأخرى: كلية تتجاوز الآية الواحدة إلى غيرها؛ فهي تبحث في التناسب بين مجموعة الآيات المتتابعة، ويتسع هذا النظر ليشمل التناسب بين السورة والتي تليها.

وهاتان الزاويتان تشكلان مرتكز البحث النصي لدى علماء القرآن، دون أن تنفصلا؛ فالأولى تفضي إلى الأخرى.

الزاوية الأولى: التناسب الجزئي:

تُقَدِّم هذه الزاوية مستويين للتناسب، يتعلق الأول بالجانب الصوتي لدال الفاصلة القرآنية وضرورة تناسبه مع ما يسبقه وما يلحقه من فواصلٍ. ويتعلق الثاني بالدال نفسه أو بجملته ولكن من زاوية دلالية ترصد تناسبه وَتَمَكّنه داخل الآية الوارد فيها.

فالمستوى الأول ذو طبيعة صوتية موسيقية، يقارب ظاهرة قرآنية مهيمنة، استحوذت على اهتمام الباحثين؛ فـ «الزركشي» يجعله النوع المعرفي الثالث الذي يجب أن يُلِمّ به الباحث في علوم القرآن؛ لتأثيره في نسق البنية التركيبية واعتدالها من ناحية، وقدرته على استمالة المتلقي والتأثير فيه من ناحية أخرى. فعنه يقول[28]: «واعلم أن إيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل حيث تطرد متأكد

جدا، ومؤَثِّر في اعتدال نَسَقِ الكلام وحسن موقعه في اليقين من النفس تأثيرا عظيما».

فالحديث عن الفاصلة هنا، يُضَارِع الحديث عن السجع في النثر والقافية في الشعر. والرغبة في تنزيه النص الكريم عن الشعر والنثر وراء اختلاف المصطلح؛ فالفاصلة تُذَكِّر لا محالة بالقافية، وحديث العروضيين عن قواعدها وضرائرها يذكرنا به قول «السيوطي» نقلا عن الشيخ «شمس الدين بن الصائغ»، الذي يُقَرِّر «أنَّ المناسبةَ أمرٌ مطلوب في اللغة العربية يرتكب بها أمور من مخالفة الأصول»(29). أي أصول التقعيد المعياري، وينقل «السيوطي» عنه نيفا وأربعين حكما، كتقديم المعمول على العامل نحو: ﴿ **ويومَ يَحْشرُهُمْ جميعًا ثمّ يقولُ للملائكةِ أهؤلاءِ إيَّاكمْ كانوا يعبدونَ** ﴾ [سبأ: 40] ومنه: ﴿ **إيَّاكَ نعبدُ وإيَّاكَ نستعينُ** ﴾ [الفاتحة 5]. أو تقديم المفعول على الفاعل: ﴿ **ولَقَدْ جاءَ آلَ فرْعونَ النُّذُرُ** ﴾ [القمر: 41].

ويظل يقدم النماذج التي تُهيمن فيها البنية الموسيقية الممثلة في رءوس الآيات على البنية التركيبية كما تصورها النحاة. من الواضح أن الهدف من المناسبة هنا إظهار قوة السبك اللفظية، التي تلتقي بها الآيات عبر مقاطع صوتية لا تجد صداها عند المتلقي فحسب، ولكنها أيضا تُكْسِبُ النَّصَّ بنيةً موسيقيةً محددة، قد تغدو في بعض الأحيان أوضح ما يدلُّ عليه.

لا يقف المستوى الثاني عند الحدود الصوتية لدال الفاصلة، ولكنه يتجاوزها إلى بحث علاقة جملة الفاصلة بالآية التي تحتويها. أو ما يطلق عليه الإمام الزركشي «ائتلاف الفواصل مع ما يدل عليه الكلام». ففي هذا المستوى يركز علماء القرآن على أربعة أشكال بلاغية – وإن كنا نرى أن هناك أشكالا بلاغية أخرى يمكنها أن تقوم بالدور نفسه – يلتقي فيها الموسيقي بالدلالي والسبك بالحبك، هي:

الشكل الأول: التَّصْدير:

وفيه يتقدم دالُ الفاصلة بعينه في أول الآية، ويطلق عليه أيضا «رد العجز على الصدر». ويضم هذا الشكل البلاغي ثلاثة أقسام:

الأول: ما يوافق آخر الفاصلة آخر كلمة في الصدر، ويمثله هذا الشكل:

«..........................( )( )».

ومنه قوله تعالى: ﴿ **أنزلَهُ بِعلمهِ والمَلائكَةُ يشْهَدونَ وكَفَى باللهِ شَهِيدًا** ﴾ [النساء: 166].

الثاني: أن توافق الفاصلة أول كلمة في الصدر، ويمثله هذا الشكل:

«( )..................................( )».

ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَهَبْ لنا من لدُنكَ رحمةً إنَّكَ أنتَ الوهَّابُ** ﴾ [آل عمران: 8].

الثالث: أن توافق الفاصلة بعض كلمات الآية، ويمثله هذا الشكل:

«...........( )......................( )».

ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ من قَبْلكَ فَحاقَ بالَّذينَ سَخروا منهم ما كانوا به يَسْتَهْزِئُونَ** ﴾ [الأنعام: 10].

فَرَدُّ عجز الكلام على صدره نمط تكراري، وكل تكرار يفضي ضرورة إلى سبك الكلام ، وضم أجزائه بعضها إلى بعض، وحين يقوم السبك على تشكيل منضبط، فإنه ينطوي حتما على بعد موسيقي يتجاوز الطاقة الدلالية المحدودة للكلام إلى طاقاته الإيحائية المتجددة.

وهذا يجعلنا إزاءَ ضرْبٍ من التحسين، به تتبدى الدلالة طبقات بعضها فوق بعض، الأمر الذي يفتح النص على آفاق تأويلية مُوَسَّعَة، وهذا – قطعا – بخلاف ما ذهب إليه نقاد الشعر المحدثين، الذين حَملوا

فكرة التحسين على غير ما وضعت له، فكان التحسين عندهم فضلة، والفضلة حشو، والحشو عِبءٌ يجب التخلص منه، قد نتفق مع المحدثين في بعض ما ذهبوا إليه من ذمِّ التصنع المُفْتَعَل الذي يستحيل به النص لَعِبًا غير مفهوم. أمَّا الصنعة الفنية فهي قوام كل شعر، بل هي قوام كل فن. وفي ردِّ أعجاز الكلام على صدوره تبدو الآية الكريمة كما يبدو البيت الشعري كالوحدة المنغلقة المكتملة دلالة وأثرا، يلتقي طرفاها التقاء محكما، وهذا يعني أن الآية أو البيت «سيصبح حلقة مغلقة على ذاتها، وتكون القصيدة كأنها مجموعة من الحلقات المنفصلة المتجاورة في خيط واحد هو القافية»[30].

وانغلاق الدائرة هذا ضرب من التمكين اللفظي الذي ينعكس ضرورة على عالم النص؛ فالتصدير – كما تشير النماذج السابقة – علاقة لفظية تخص سطح النص Surface text ولها أيضا مردودها على عالمه textual world، فالدلالة يلتقي طرفاها التقاءً مُحْكَمًا، يشده التَّكْرَارُ اللفظي بأمراس من الترابطات التي يُذَكِّر فيها آخرُ الآية بأولها، بما يمَكِّنُه من مخاطَبَةِ الأذنِ والعقل معا.

الشكل الثاني: التوشيـــح:

وهو أن يكون في أولِّ الكلام ما يستلزم آخره/ الفاصلة (القرآن)/ القافية(الشعر)، والفرق بينه وبين التصدير - كما يذكر البلاغيون – أنَّ هذا دلالته معنوية، والتصدير دلالته لفظية. وهذا يعني أن الحبك فيه مقدم على السبك، ويعني أيضا تخففه من شرط البنية الشكلية التي اشترطت لسابقه، أي أنه يتمتع بمرونة في الموقع.

ومنه قوله تعالى: ﴿ **إنَّ اللهَ اصْطَفَى آدمَ ونوحًا وآلَ إبراهيمَ وآلَ عمرانَ على العالمينَ** ﴾ [آل عمران 33].

فاختيار الدال «اصطفى» يُرَشِّح دَالَّ الفاصلة «العالمين»، ليس باللفظ؛

فهذا غير ذاك، ولكن بالمعنى؛ فمن لوازم اصطفاء شيء أن يكون مختارا على جنسه، وجنس هؤلاء المصطفين «العالمين»[31].

وينقسم التوشيح من حيث اختلاف داليه في الوزن والتقفية أو اتفاقهما، إلى «المُطَرَّف» و«المتوازي» و «المتوازن» و«المُرَصَّع». فإن اختلفا وزنا واتفقا سجعا كان «المطرف». وإن اتفقا وزنا وتقفية كان «المتوازي».

فالتوشيح له دلالة انسجامية، به يخرج الكلام متمكنًا، نظرا للتناسب الصوتي والدلالي بين بدايته ونهايته.

الشكل الثالث: الإيغــال:

وفيه يتجاوز المتكلم المعنى الذي هو آخذ فيه، حتى يزيد عن الحَدِّ، ومن ذلك قولهم: أَوْغَلَ في الأرض الفلانية إذا بلغ منتهاها، فهكذا المتكلم إذا تَمَّ معناه ثم تعداه بزيادة فيه فقد أوغل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **أَفَحُكمَ الجاهلِيَّة يبغونَ ومنْ أحْسَنُ من الله حُكْمًا لقَوْم يُوقنونَ** ﴾ [المائدة 50]. فالكلام – فيما يقول الزركشي – قد تم بقوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ أَحْسَنُ من الله حُكْمًا** ﴾ ثم احتاج الكلام إلى فاصلة تناسب القرينة الأولى (يقصد الآيات السابقة واللاحقة وفيها ﴿ **لفاسقون**[49] **تختلفون** [48] **الفاسقون** [47] ...... ﴾ واللاحقة ﴿ **الظالمين**[51] **نادمين** [52] **خاسرين** [53] ﴾) فلما أتى بها أفاد معنى زائدا[32].

ما يهم في كلام «الزركشي» هو تركيزه على البعد الموسيقي الذي تمنحه الفاصلة للنص، ولا ينبغي أن نفهم من «الزيادة» أنه قد يُقْبَل في نص ما – فضلا عن أن يكون معجزا – أن تضم بنيته شيئا زائدا لا قيمة له، أو أنها تضم ما يجوز الاستغناء عنه، فـ «الزيادة» المقصودة لا تنفصل عن فكرة تأكيد المعنى وترسيخه في أذهان المخاطبين. وهذا ما يؤكده تحليل «الزركشي» للنموذج التالي:

يقول تعالى: ﴿ **إنَّكَ لا تُسْمِعُ المَوْتَى ولا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعاءَ إذا ولَّوْا**

مُدْبرينَ﴾ [النمل: 80]. فالمعنى قد اكتمل عند قوله تعالى: ﴿ **ولا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعاءَ** ﴾ ثم أراد أن يُعْلَم تمام الكلام بالفاصلة، فقال: ﴿ **إذا ولَّوْا مُدْبِرينَ** ﴾، ولكنَّ الفاصلة لا تمثل غير أحد مظاهر التناسب التي يحققها الإيغال كما يحققها غيره من الأشكال البلاغية، وتبقى للإيغال دلالته المعنوية خالصة بعد ذلك، حيث يتابع الزركشي بعد ذلك قائلا: «فإن قيلَ ما معنى ﴿ **مُدْبِرينَ** ﴾ وقد أغنى عنها ﴿ **ولَّوْا** ﴾ قلتُ: لا يغني عنها ﴿ **ولَّوْا** ﴾ فإن التولِّي قد يكون بجانب دون جانب بدليل قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا أنعمنَا على الإنسانِ أعرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِه** ﴾ [الإسراء: 83]. ولا شك أنه سبحانه – لما أخبر عنهم أنهم صُمٌّ لا يسمعون – أراد تتميم المعنى بذكر توليهم في حال الخطاب لينفي عنهم الفهم الذي يحصل من الإشارة، فإن الأصم يفهم من الإشارة ما يفهم السميع بالعبارة، ثم إن التولي قد يكون بجانب مع لحاظه بالجانب الآخر فيحصل له إدراك بعض الإشارة فجعل الفاصلة: ﴿ **مُدْبِرينَ** ﴾ ليعلم أنَّ التولي كان بجميع الجوانب، بحيث صار ما كان مستقبلا مستدبرا، فاحتجب المخاطِب عن المخاطَب أو صار من ورائه، فخفيت عن عينه الإشارة، كما صَمَّ أذناه [هكذا] عن العبارة فحصلت المبالغة من عدم الإسماع بالكلية»[33].

آثرنا نقل هذا النص على طوله لدلالته على أن الزيادة في «الإيغال» تجاوز ما يمكن الاستغناء عنه، أو في التزيين والتحسين، فالزيادة هنا معنى جديد يضع المعنى قبل الإيغال في أفق أوسع، فكأنَّ حركة المعنى التي أوجدها «الإيغال» ترتدُّ مرة أخرى على ما قبلها فتضيف إليه ما يجاوز الإخبار إلى الإيحاء المؤثر، وكأننا مع الإيغال لا نتقدم إلى الأمام بل نعمق المعنى المطروح. فكل دالٍّ قرآني له قيمة، له ما يضيفه ويؤثر به، وهكذا يُحْمل الإيغال والقول بالزيادة فيه على التناسب الذي يتأكد به موْقِعُ الدال في سياقه تَأَكُدًا يظهر إعجاز النص.

الشكل الرابع: التمكين:

يعرفه البلاغيون بأنه ائتلاف القافية مع ما يسبقها، حيث يمهد الشاعر

للقافية تمهيدا تأتي به متمكنة، غير نافرة ولا قلقة، ومتعلقا معناها بمعنى الكلام كله تعلقا تاما، بحيث لو طُرِحَت لاختلَّ المعنى واضطرب الفهم، ولو سُكِتَ عنها لاستكملها السامع. أي أننا إزاء ضرب من الانسجام يوشك – إذا تحقق شرطه– أن يجعل الكلام حلقة واحدة، يفضي فيها السابق إلى اللاحق في «مائية وسلاسة» كما يقول الجاحظ، وهذا الفهم عينه هو ما نجده لدى علماء القرآن، الذين آثروا اصطلاح الفاصلة على القافية.

لكن النماذج التطبيقية التي قدمها الباحثون لـ (التمكين)، والتي سنشير إلى بعضها لاحقا تؤكد أن هذا المصطلح ينطوي – لغة واصطلاحا – على حمولة دلالية تكشف عناية النظر النصي بضرورة انسجام الخطاب في كليته، فهم وإن كانوا ينطلقون من القافية أو الفاصلة فإن تحليلاتهم لا تقتصر على هذه أو تلك وحدها، وهذا أمرٌ بَدَهيٌّ؛ فالقافية لا يمكن أن تكون منسجمة مع ما يسبقها إذا كان هذا السابق قلقا مضطربا. والنماذج التي قدمها علماء القرآن للفاصلة تؤكد ذلك؛ ففي قوله تعالى: ﴿ **لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ** ﴾ [الأنعام: 103].

يعلق «السيوطي» على «تمكين» النهاية مع البداية قائلا[34]: «إن اللطيف يناسب ما لا يدرك بالبصر، والخبير يناسب ما يدركه». بل إن «التمكين» – في هذا النظر – يُعَدُّ إجراء فاعلا في التفسير والتأويل، به يتبدى انسجام النص، ويتحقق تماسكه، ويُبَرْهن على إعجازه؛ فقد وُجِّه «التمكين» في قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿ **قُل تعالوْا أَتْلُ ما حَرَّم ربُّكمْ عَلَيْكُمْ** ﴾ [151–153] على النحو التالي:

لقد ختمت الآية الأولى بقوله تعالى: ﴿ **لعلكم تعقلون** ﴾ والثانية بـ ﴿**لعلكم تذكرون** ﴾ والثالثة بـ ﴿ **لعلكم تتقون** ﴾؛ لأن الوصايا التي في الآية الأولى يحمل على تركها عدم العقل الغالب على الهوى؛ فالشرك بالله دالٌّ على عجز في قدرة العقل على إدراك الحقائق، ومن ثم توحيد الله وتعظيمه،

وكذلك عقوق الوالدين لا يقتضيه عقل، لسابق إحسانهما إلى الوَلَد بكل طريق. والأمر نفسه يقال عن قتل الأولاد من الإملاق مع وجود الرازق الحي الكريم، ومقاربة الفواحش، كل هذا لا يقتضيه عقل،.... فحسن بعد ذلك أن تنتهي الآية بـ ﴿**تعقلون**﴾.

وأما الآية الثانية فإنها تتعلق بالحقوق المالية والقولية، ومن علم أن له أيتاما يتركهم من بعده لا يليق به أن يعامل أيتام غيره إلا بما يحب أن يعامَل به أيتامه، ومن يكيل أو يزن أو يشهد لغيره عليه أن يتذكر أنه يجب عليه ترك الخيانة أو البخس، لأن هذا ما يحبه لو كان ذلك الأمر له، فترك ذلك إنما يكون لغفلة عن تدبره وتأمله، فلذلك ناسب الختم بـ ﴿ **لعلكم تذكرون** ﴾.

وأما الثالثة فلأن ترك اتباع شرائع الله الدينية مؤدٍ إلى غضبه وعقابه فحسن ﴿ **لعلكم تتقون** ﴾؛ أي عقاب الله بسببه(35).

لقد اقتضى الانسجام الدلالي بين الفاصلة وما يسبقها هذا التنويع، الذي به تنغلق النهاية على البداية والبداية على النهاية، وبذلك تغدو الخاتمة من كمال المقدمة وليست عبئا عليها، وإلى هذا المعنى ترجع روعة مصطلح «التمكين» ودقته، حتى يمكننا عده – شأن كثير من مصطلحات البلاغة – مركزا لدائرة تتلاقى فيه أو حوله المفاهيم وتتداخل التداخل الذي يقتضيه التكامل والتعاون وليس التدابر والتنافر؛ فـ «التمكين» بتركيزه على البعد الدلالي لدال الفاصلة مُكَمِّلٌ للشكل الأول «التصدير» بحديثه عن البعد الصوتي للدال نفسه، وهذا يقربه – دلاليا – من «التوشيح» دون أن يلتبس به؛ فالتمكين يلحق كلَّ دال من دوال الآية/ النص، فلا يتوقف عند حدود العلاقة بين البداية والنهاية، سواء أكان ذلك على مستوى اللفظ أم المعنى.

فالتمكين إذن أكبر من أن نعده مصطلحا بلاغيا محدود الأثر، وكيف ذلك ونحن نشهد امتداده التفسيري والتأويلي المْعْنِيَّ بتمكين النص على كافة المستويات اللغوية والدلالية، كما تؤكد الدراسات المقدمة للنص الكريم، ومن

ذلك، حديثهم عن اختلاف الفاصلتين في موضعين والمُحَدَّث عنه واحد، وكون ذلك في موضعين يقتضي تجاوز الآية الواحدة إلى ما يليها، أو إلى الآية وما يشبهها، وهذا يعني أن النظر النصي سيمتد ليضم آيات من سور مختلفة تتفق بدايتها وتختلف نهايتها. يقول تعالى: ﴿ **وآتاكمْ من كُلِّ ما سألتموهُ وإنْ تَعُدُّوا نعْمَةَ اللهِ لا تُحْصُوها إنَّ الإنسانَ لَظَلومٌ كَفَّارٌ** ﴾ [إبراهيم: 34] وقوله تعالى: ﴿ **وإنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لا تُحْصُوها إنَّ اللهَ لغَفُورٌ رَحيمٌ** ﴾ [النحل: 18].

يعلق «السيوطي» على هاتين الآيتين بما ينقله عن «ابن المنيَّر»[36] متحدثا عن انسجامهما وتناسبهما مع ما يسبقهما قائلا[37]: «كأنه يقول: إذا حصلت النعم الكثيرة فأنت آخذها وأنا معطيها؛ فحصل لك عند أخذها وصفان: كونك ظلوما وكونك كفارا، يعني لعدم وفائك بشكرها. ولي عند إعطائها وصفان، وهما أني غفور رحيم أقابل ظلمك بغفراني وكفرك برحمتي، فلا أقابل تقصيرك إلا بالتوقير، ولا أجازي جفاك إلا بالوفاء».

وينقل عن غيره ما يدلُّ على وعيه بضرورة تناسب الآية مع البنية الكلية للسورة التي وردت فيها، وهذا هو بالضبط ما يصفه علم النص بالبنية الكلية[38]، يقول السيوطي[39]: «إنما خص سورة إبراهيم بوصف المُنْعَم عليه، وسورة النحل بوصف المُنْعِم؛ لأنه في سورة إبراهيم في مساق وصف الإنسان، وفي سورة النحل في مساق صفات الله وإثبات ألوهيته».

وهذا الذي قدمه «السيوطي» نجده لدى «الكرماني ت 505» في كتابه المهم « أسرار التكرار في القرآن»، وهي الدراسة التي يبدو أن «السيوطي» – وقد تكررت إشاراته إليها أكثر من مرة في «الإتقان» خاصة – قد استوعبها، وحاول أن يتجاوزها، ولكن ما يميز محاولة «الكرماني» توقفها إزاء الجزئيات اللغوية التي بها يتحقق التناسب عبر تمكن كل وحدة في موضعها:

يقول «الكرماني» معلقا على قوله تعالى في الأنعام: ﴿ **ومنْ أظْلَمُ ممَّن افْتَرَى على اللهِ كَذِبًا أوْ كَذَّبَ بآياتِه إنَّه لا يُفْلِحُ الظَّالمونَ** ﴾ [الأنعام 21]. وفي قوله

تعالى في يونس: ﴿ فَمنْ أظْلَمُ ﴾ وختم الآية بقوله: ﴿ إنَّه لا يُفْلِحُ المُجرمُونَ ﴾ [يونس: 17].

يفسر «الكرماني» تصدر الآية الأولى بحرف العطف (الواو) بقوله: «لأن الآيات التي تقدمت في هذه السورة عطف بعضها على بعض بالواو، وهو قوله: ﴿ وأُحيَ إليّ هذا القرآنَ لأنذركُمْ به ومن بَلَغَ أئنكُمْ لتَشْهَدونَ أنَّ معَ اللهِ آلهَةً أُخْرى قُلْ لا أشْهَدُ قُلْ إنّما هُوَ إلهٌ واحدٌ وإنَّني بريءٌ مما تُشركونَ ﴾ [الأنعام: 19]. ثم قال تعالى: ﴿ وَمنْ أظْلَمُ ﴾ وهذا يناسب أيضا ما ختمت به الآية بقوله: ﴿ الظّالمونَ ﴾ ليكون آخرها «لفقا لأول الأولى».

من الواضح أن الحديث قد انصب على تناسب الوحدتين المختلفتين في صدر الآيتين وفي عجزيهما، وقد تمكن «الكرماني» من إظهار انسجامهما عبر ربطه الآيات المذكورة بما يسبقها.

وأما سورة يونس فالآيات التي تقدمت على الآية محل البحث عطف بعضها على بعض بـ «الفاء»، وهو قوله تعالى: ﴿ فقَدْ لَبثْتُ فيكمْ عُمُرًا منْ قَبْله أفَلا تعْقلُونَ ﴾ [16] ثم قال عقب هذا ﴿ فَمنْ أظْلَمُ ﴾ بالفاء. وختم الآية هنا بقوله: ﴿ المُجْرمُونَ ﴾ موافقة لما قبلها، وهو: : ﴿ كذلك نَجزي القومَ المُجرمينَ ﴾ [13]. فوصفهم بأنهم مجرمون. وقال بعده: ﴿ ثمَّ جعلناكمْ خلائفَ في الأرض منْ بعدهمْ ﴾ [14]. ولذا كان ختم الآية هنا بـ ﴿ المُجْرمُونَ ﴾ متمكنا أشد التمكن، فهو نهاية منطقية، يكاد المتلقي أن يدركها قبل أن تتلى عليه. وذلك كله ليُعْلَم – كما يقول الكرماني– أن سبيل هؤلاء سبيل من تقدمهم(40).

لقد استدعت الواو لفقها، كما استدعت الفاء لفقها، واستدعى صدر الآيتين عجزه، فجاء العجز متمكنا في موضعه، دالا على تناسبه. وعلى هذا يمكننا القول: إن التمكين – كما تدل التحليلات المقدمة – علاقة انسجامية، تشير إلى ترابط الفاصلة بالبنية الدلالية العامة للآية التي وردت فيها، وضرورة أن تكون نهاية الكلام منسجمة مع البنية الحالة فيها. وإذا كان «التمكين» مع

النص الكريم موطنَ إعجاز نظرا لدقته وخفائه، فإنه بشكل عام ضرورة يقتضيها انسجام الخطاب، أي خطاب، وحظ الخطاب من الإبداع يتوقف على حظه من تمكن كل اختيار لغوي في موقعه. وبذلك يغدو «التمكين» قانونا إنشائيا عاما، منسجما – مفهوما وإجراء – مع المناسبة التي ينطوي تحتها، وهو ذو دلالة قاطعة على ضرورة تميز النص وارتفاعه عن العفوية إلى القصدية التي يغدو فيها كل شيء مُبَرَّرًا مقصودا. وهذا كله قد جعل «التمكين» مصطلحا محوريا يمكننا من مجاوزة محدودية المصطلح البلاغي والانطلاق إلى آفاق أرحب تنظر النص في جملته.

الزاوية الثانية: التناسب الكلي:

لم يتوقف البحث في التناسب عند حدود الآية الواحدة أو الآيات المتتابعة، ولكنه تجاوز ذلك إلى البحث في العلاقات بين السور، التي انتهى جُلُّ المتأخرين إلى أن ترتيبها توقيفي، ولقد أضفى هذا على البحث طابعا شرعيا، آمن بضرورة الكشف عن سر هذا التناسب، الذي هو في النهاية أحد أبعاد النظم الكريم. ويعد الشيخ «أبو بكر النيسابوري» أول من سبق إلى هذا العلم – كما يقول «السيوطي»؛ فقد كان يقول إذا قرئت عليه الآية: «لم جعلت هذه الآية إلى جنب هذه ؟ وما الحكمة في جعل هذه السورة إلى جنب هذه السورة ؟»(41).

فالمناسبة – كما يؤكد تساؤل النيسابوري – لا تخلص لجانب السبك دون الحبك، فهي كما تنهض على بُعْدٍ لغوي ظاهر، تنهض أيضا على بُعْدٍ معنوي باطن. والوجهان معا يضمنان للنص ترابط سطحه وانسجام عالمه. ولقد تنوعت – بطبيعة الحال – جهودُ العلماء في هذا الصدد، ولكن محاولة «السيوطي» في كتابه الرائع «أسرار ترتيب القرآن» تبدو لافتة؛ فقد استوعب الجهود السابقة عليه، وقدَّم درسًا نصيا تطبيقيا رائدا، منطلقا – كما أشرنا – من الإيمان بـ «توقيف» الآيات والسور، الأمر الذي انتهى به إلى القول بأن النص

الكريم كل واحد، تفضي فيه كل آية وكل سورة إلى ما يليها، هكذا من أول النص إلى آخره.

ويمكننا أن نرصد مستويين للتناسب الكلي:

المستوى الأول: التناسب بين الآيات، وينقسم من حيث وضوح الترابط وخفائه قسمين:

القسم الأول: ظاهر الترابط لتعلق الكلام بعضه ببعض، وعدم تمام الآية الأولى دون الثانية، والثانية دون الثالثة... كأن تكون الثانية أو الثالثة على جهة التأكيد أو التفسير والتوضيح، أو الاعتراض. وهذا القسم واضح الترابط لوضوح العلائق بين الآيات وشدة تلاحمها، وعلى هذا فلا إشكال فيه.

القسم الثاني: وفيه تستقل الآية عن التي تليها، وَيَشْكُلُ تَبَيُّنُ العَلاقة بينهما، وهو نوعان:

النوع الأول: وفيه تكون الثانية معطوفةً على الأولى بأحد أحرف العطف.

النوع الثاني: وفيه يفتقد حرف العطف الذي يحدد الجهة المانعة، ومن هنا تأتي ضرورة البحث عن العلاقات المعنوية التي تجعل الكلام موصولا، يُمْكِنُ إدراكه(42).

فالقسمان السابقان يشملان ظاهرَ النص اللغوي وباطنه الدلالي، وبذلك يغدو البحث في المناسبة سبيلا ليس لفهم الدلالة وتفسيرها فقط، ولكنه أيضا سبيل البصر بآليات إنتاجها وَتَكَوُّنها، أي أنَّ الفهمَ مَرْهونٌ باللغة منوط بها، وهذا يعني أن المنهج الناظر منبثق من الموضوع المنظور، ولعل هذا أكبر ضامن منهجي يمنع الذات القارئة من استلاب الموضوع المقروء.

ويجب ألا يشي هذا التلاحم بين الموضوع والمنهج من قريب أو بعيد بوحدة النتائج أو جمودها، أو حتى توقفها عند حد معين لا تتجاوزه، فهذا

ما لا سبيل إليه، وهذا ما لا يهدف إليه، ولا يرجى تحققه، « فالتماسك النصي ليس مجرد خاصية تجريدية للأقوال، ينبغي أن نعالجها في علم الدلالة أو في نظرية الخطاب أو في نحو النص، ولكنه ظاهرة تأويلية ديناميكية من الفهم المعرفي تتدخل فيها أنواع عديدة من المعارف الذاتية»(43).

ولكن المقصود من هذا التداخل بين المنهج والموضوع هو أنَّ المسافة التي تسمح بتداخل الذات بأغراضها وأهوائها تقل، وعلى هذا تغدو النتائج أكثر انضباطا وأكثر استجابة للقياس الذي يحدد موقع المنهج والنص وحظ المنهج من العلمية، فيستكمل نقصه، ويقوم عوجه، وهذا يعني أن العَلاقات التي يفرزها هذا التداخل- والتي نحن بسبيل مقاربتها الآن- هي علاقات متغيرة احتمالية، وهذا أيضا يجعلها متجددة وعلى أساس إدراكها تتشكل البنى الجزئية، التي تُشَكِّل البنى الكلية.

وإذا كان البحث عن العلاقات بين الآي هو مناط اشتغال المناسبة، فمن الضروري أن يستأثر باجتهاد الباحثين، وهذا ما نجده في العلاقات الآتية:

(أ) بَراعَةُ الاسْتِهْلال:

ويُقْصَد بها أن يشتمل أوَّلُ الكلام على ما يناسب حال المتكلم فيه، ويشير إلى ما سيق الكلام لأجله. ولذا كان ضروريا أن يتأنق أوَّلُ الكلام؛ لأنه – كما يُعَلِّلُ البلاغيون – أوَّلُ ما يقرع السمع، فإن كان محررا من قِبَل السامع قَبِلَ الكلام ووعاه، وإلا أعرض عنه، وإن كان في نهاية الحسن(44).

من الواضح أن «براعة الاستهلال» علاقة عامة، لا تتعلق بآية بعينها أو بنص محدد، ولكنها تشير – وهذا مهم – إلى ضرورة انسجام العلاقة بين صدر النص أو استهلاله وباقي أجزائه، كما أنها تشير – وهذا مهم أيضا – إلى ضرورة انسجام العلاقة بين النص ومتلقيه، فلا يُكْتَفَى بالخبر في ذاته، ولكن بالكيفية

التي يُساق بها، والتي يمكنها جذب المتلقي إلى عالم النص أو إلى فضائه. وعلى هذا يجب أن يؤتى في مستهلِّ النص «بأعذب اللفظ وأرقه، وأجزله وأسلسه، وأحسنه نظما وسبكا، وأصحه معنى وأوضحه، وأخلاه من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس، أو الذي لا يناسب. وقد أتت فواتح جميع السور على أحسن الوجوه وأكملها؛ كالتحميدات، وحروف النداء، والهجاء وغير ذلك»[45].

ولما كانت الفاتحة أولَّ القرآن، وأمَّ ما فيه، فقد كان ضروريا أن تستحوذ على عناية الباحثين، وأن تحظى باهتمامهم؛ لأنها « مطلع القرآن، مشتملة على جميع مقاصده وهذه هي الغاية في براعة الاستهلال، مع ما اشتملت عليه من الألفاظ الحسنة، والمقاطع المستحسنة وأنواع البلاغة»[46].

ولا يقتصر الأمر على الفاتحة وحدها، بل يشمل كل الآيات التي تصدرت السور الكريمة وهي عشرة أنواع من الكلام لا يخرج شيء من السور عنها: الاستفتاح بالثناء، الاستفتاح بحروف التهجي، الاستفتاح بالنداء، الاستفتاح بالجمل الخبرية، بالقسم، بالشرط، بالأمر، بالاستفهام، بالدعاء، بالتعليل[47].

وإذا كانت براعةُ الاستهلالِ مُؤَسَّسَةً على فكرة استمالة المتلقي، فما من سبيل لذلك أفضل من التنوع، خاصة إذا كان المتلقي إزاء نص بهذا الطول. فكما يُظْهِرُ الحَصْرُ الذي قدمه «الزركشي»، نجد أن استهلالات القرآن غير مسبوقة، هذا فضلا عن تنوعها، وكان هذا أيضا ضربا من تناسب النص، ليس مع ذاته فقط، ولكن مع الخارج الذي تحداه القرآن، فقد أشار أكثر من مرة إلى عجز العرب البلغاء الفصحاء عن مجاراته، لقد كانت بعضُ الاستهلالات بمثابة القوارع المستنفرة لهم؛ ففي حديثه عن استفتاح القرآن بحروف التهجي يقول الزركشي: » إن العرب كانوا إذا سمعوا القرآن لغوا فيه، فأنزل الله هذا النظم البديع ليعجبوا منه ويكون تعجبهم سببا لاستماعهم، واستماعهم له سببا لاستماع ما بعده، فترق القلوب وتلين الأفئدة»[48].

(ب) حسن الخاتمــة:

وهي العلاقة المقابلة للسابقة، فمن الضروري أن تكون خواتم السور مثل فواتحها في الحسن، لأنها آخر ما يقرع الأسماع، والهدف من هذه العلاقة أيضا هو توفير أكبر قدر من التلاؤم والتوافق بين النص/ ومتلقيه، فالخاتمة الحسنة «إيذان للسامع بانتهاء الكلام، حتى لا يبقى معه للنفوس تشوُّفٌ إلى ما يذكر بعد»(49).

ومن أوضح النماذج لذلك خاتمة سورة إبراهيم: ﴿ **هذا بلاغٌ للنّاس** ﴾ [إبراهيم: 52] وخاتمة سورة الأحقاف: ﴿ **بَلاغٌ فَهلْ يُهْلَكُ إلا القومُ الفاسقونَ** ﴾ [الأحقاف: 35].

وقد جمعت سور القرآن حسن الخاتمة إلى براعة الاستهلال؛ «لأنها بين أدعية ووصايا وفرائض، وتحميد وتهليل ومواعظ، ووعد ووعيد إلى، غير ذلك»(50).

وإذا كانت الخاتمة على هذا القدر من الأهمية فمن الضروري أن تتناسب – بشكل أو آخر – مع البداية، أي أن الخاتمة الحسنة لا تقف بمعزل عن البداية الحسنة، ومن السور التي تبدى فيها ذلك بوضوح سورة القصص التي بدأت بأمر موسى ونصرته وقوله: ﴿ **قالَ ربِّ بما أنعمتَ عليَّ فلن أكونَ ظهيرًا للمجرمينَ** ﴾ [القصص17]. وخروجه مع قومه ونصرته وإسعافه بالمكالمة، وختمها بأمر النبي عليه السلام بألا يكون ظهيرا للكافرين، وتسليته بخروجه من مكة، والوعد بالعودة إليها، لقوله تعالى: ﴿ **إنَّ الذي فَرَضَ عليكَ القرآنَ لرادُّك إلى مَعَاد** ﴾ [القصص: 85].

وعن التناسب بين بداية سورة «المؤمنون» ونهايتها يقول «الزمخشري»: «وقد جعل الله فاتحة سورة المؤمنون: ﴿ **قد أفْلَحَ المؤمنون** ﴾ [1]. وأورد في خاتمتها: ﴿ **إنه لا يُفْلِحُ الكافرون** ﴾ [117]. فشتان ما بين الفاتحة والخاتمة»(51).

(ج) النظيــر:

وهو من دقيق العلائق التي تكتنف الآي، ويُفْهَم من أمثلتهم التي قدموها وتعليقاتهم عليها: أنه أحد أشكال الترابط بين الآيات التي تتشابه فيها النتائج وإن اختلف الموضوع، فيلحق الثاني بالأول، لا لشيء غير أنه يشبهه ويناظره في جانب أو أكثر، وقد يكون للموقف الأول وجود نصي، أو خارجي، فإن كانت الأولى ألحق بنظيره النصي، وإن كانت الأخرى ألحق بنظيره الخارجي.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ من بيتك بالحقّ وإنَّ فريقًا من المؤمنينَ لَكَارِهونَ** ﴾ عقب قوله: ﴿ **أولئكَ همُ المؤمنونَ حَقًّا لهمْ درَجاتٌ عندَ ربِّهمْ ومغفرةٌ ورزقٌ كريمٌ** ﴾ [الأنفال: 4-5].

فإنه تعالى قد «أمر رسوله أن يمضي في الغنائم على كُرْهٍ من أصحابه، كما مضى لأمره في خروجه من بيته لطلب العير أو القتال وهم كارهون. والقصد أن كراهتهم لما فعله من قسم الغنائم ككراهتهم للخروج، وقد تبين في الخروج الخير، من النصر والظفر والغنيمة وعز الإسلام، فكذا يكون فيما فعله في القسمة، فليطيعوا ما أمروا به ويتركوا هوى أنفسهم»(52).

لقد كَرِه بعضُ الصحابة الخروج مع الرسول لطلب العير، وقد تبين أن خروجه كان حقا، كما كره بعضهم هنا تقسيمه للغنائم، وبطلان الكره هنا كبطلانه هناك، وصواب توجه الرسول الكريم هنا كصواب توجهه هناك، وعلى هذا ألحق الخطابان ببعضهما؛ لما بينهما من تشابه.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ **لا تُحَرِّكْ به لسانَكَ لتَعْجَلَ به** ﴾ [القيامة: 16]. فقد اكتنفه من جانبيه قوله تعالى: ﴿ **بَلِ الإنسانُ على نفسه بصيرةٌ. ولوْ ألقى معاذيرَهُ** ﴾ [القيامة: 14-15]. وقوله: ﴿ **كَلا بلْ تُحِبُّونَ العاجلةَ وتذرونَ الآخرةَ** ﴾ [القيامة: 20-21].

لقد اعترضت الآيات التي ينهى فيها الخطاب الإلهي النبي عليه السلام

عن تحريك لسانه واستعجاله بحفظ ما يلقى عليه، ثم اتصل الخطاب الأول بعد هذه الوقفة التي كأنها اعترضت مسار الخطاب الواحد، أو مسار النظيرين النصيين في حديثه أو حديثهما عن الإنسان ومسئوليته أمام نفسه وأمام الله تعالى عن أفعاله، ثم إخباره – سبحانه – في النظير الثاني عن حبِّ الإنسان للعاجلة وتركه للآخرة. فالخطاب هنا يصل ما قطعه الخطاب الاعتراضي للنبي الكريم، ولعل هذا النموذج أقرب للاعتراض منه إلى النظير.

(د) التضـــاد:

وهو علاقة بين آيتين كريمتين أو بين جزأين من نص «ما»، استدعى ذكر الآية الأولى ذكر الثانية المضادة لها أو المتقابلة معها، وهذا ما نجده في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ **إنَّ الذينَ كفروا سواءٌ عليهمْ أأنذرتهم أمْ لم تُنْذِرْهُمْ لا يؤمنونَ** ﴾ [6].

فأول السورة كان حديثا عن القرآن، وأن من شأنه الهداية للقوم الموصوفين بالإيمان. فلما أكمل وصف المؤمنين عقب بحديث الكافرين، «فبينهما جامع وهمي بالتضاد من هذا الوجه. وحكمته التشويق والثبوت على الأول»(53).

(هـ) الاستطراد :

وهو كما تَدُلُّ عليه النماذج المُقَدَّمة، وكما ينص تعريفُ ابن أبي الإصبع» «الخروج من معنى إلى آخر»(54). وتجد ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ **يا بني آدمَ قَدْ أنْزَلنا عليكمْ لِبَاسًا يُواري سَوْءَاتكُمْ وَرِيشًا ولباسُ التَّقْوَى ذلكَ خَيْرٌ ذلك من آيات الله لَعَلَّهمْ يذَّكرونَ** ﴾ [الأعراف: 26].

ويورد «السيوطي» تعليق «الزمخشري» الذي يقول فيه(55): «هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقب ذكر بدوِّ السوْءات، وخصف الورق عليها، إظهارا للمنة فيما خلق من اللباس، ولما في العراء وكشف العورة من المهانة والفضيحة؛ وإشعارا بأن الستر باب عظيم من أبواب التقى».

ومن الاستطراد الانتقال من حديث إلى آخر، والهدف منه فيما يقول «السيوطي» وكما أشار «ابن الأثير 637» من قبل، تنشيط السامع، ومنه قوله تعالى بعد ذكر الأنبياء في سورة ص: ﴿ **هذا ذِكْرٌ وإنَّ للمتقينَ لَحُسْنَ مَآبٍ** ﴾ [ص: 49] « قال: هذا القرآن نوع من الذكر لمَّا انتهى ذكر الأنبياء، وهو نوع من التنزيل، أراد أن يَذْكُرَ نوعا آخر، وهو ذكر الجنة وأهلها، ثم لما فرغ قال: ﴿ **هذا وإنَّ للطَّاغين لشرَّ مآبٍ** ﴾ [ص55]. فَذَكَرَ النَّارَ وأَهْلَهَا.

وعلى هذه الآيات يعلق ابن الأثير: «هذا من الفصل الذي هو أحسن من الوصل، وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى آخر»(56).

(و) حسن التَّخلص:

وهو أن يُنْقَل ما ابْتُدِئ به الكلام إلى المقصود على وجه سهل، بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من المعنى الأول إلا وقد وقع عليه الثاني لشدة الالتئام بينهما(57).

من ذلك قوله تعالى حاكيا قول إبراهيم عليه السلام: : ﴿ **وَلا تُخْزِني يوْمَ يُبْعَثونَ** ﴾ [الشعراء: 87]. فتخلص منه إلى وصف المعاد في الآية التالية: ﴿ **يوْمَ لا يَنْفعُ مَالٌ ولا بنونَ** ﴾.

وفي سورة الكهف حكى قول «ذو القرنين» عن السد: ﴿ **قالَ هذا رحمةٌ من ربِّي فإذا جاءَ وعْدُ ربِّي جعَلَهُ دَكَّاءَ وكانَ وعْدُ ربِّي حقًّا** ﴾ [الكهف: 98]. فتخلص من ذلك إلى وصف حالهم بعد أن ذكر ما هو من شروط الساعة، ثم النفخ في الصور، وذكر الحشر، ووصف حال الكفار والمؤمنين.

فالفرق بين «حسن التخلص» «الاستطراد» يتمثل في «أنك في التخلص تترك ما كنت فيه بالكلية، وتقبل على ما تخلصت إليه. وفي الاستطراد تمر بذكر الأمر الذي استطردت إليه مرورا كالبرق الخاطف ثم تتركه وتعود إلى ما كنت فيه، كأنك لم تقصده؛ وإنما عرض عروضا»(58).

(ز) حسن المطلب:

وفيه يخرج النص إلى الغرض بعد تقديم الوسيلة. كقوله تعالى: ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نستعينُ** ﴾ ثم ذكر بعدها طلبه: ﴿ **اهْدِنا الصِّراطَ المُسْتقيمَ** ﴾ [الفاتحة 5–6].

*

من الواضح أنَّ العلاقات السابقة علاقات بلاغية، فيها من المصطلح البلاغي دقته، وفيها أيضا عَيْبُه، الذي تمثل في وجود قدر من التداخل بين مفاهيمه، لعل باعثه سعي البلاغيين– خاصة في العقود المتأخرة – إلى التزيد في كل ظاهرة، وحرصُ كلٍّ منهم على التشقيق والتفريع...الخ. وإذا تجاوزنا ذلك أمكننا أن نصل إلى الرابط الجامع بين هذه العلاقات وهو إدراكها لمفهوم الرسالة، وتأكيدها دور المتلقي، فالعلاقات السابقة دون استثناء ترتكز على فهم المتلقي، ولا وجود لها بدونه، كما أنها من ناحية أخرى تنطوي على جانب من التفسير والتأويل، الذي يُدْركه المتلقي في الوقت الذي يدرك فيه العلاقة.

قد لا نحتاج إلى التَّذكير بأن العلاقات السابقة هي مما تقاسمه علماء القرآن مع نقاد الشعر، ولكنها مع النص الكريم تأخذ دلالات أوسع من تلك التي أخذتها مع النص الشعري، نظرا لاقتصار المقاربة النقدية على البيت الشعري الواحد في الغالب، في حين وجد عُلماءُ القرآن ومفسروه أنفسهم إزاء نص كبير، فتحدثوا بالمصطلحات نفسها عن الآيتين، أو الآيات المتتابعة، فلم يك أمامهم من سبيل سوى توسيع دلالة المصطلح كي يستجيب للمادة المدروسة، وهذا ما جعل منها علاقات ذات طابع إنشائي لا يقف عند حدود النوع الأدبي، وربما شجعنا هذا على وضع المُسْتَخْلَص التالي دون أن نصادر على النتائج:

إنَّ المُناسبة بما توصلتْ إليه من علائق – في هذا المستوى – قد أخذتْ

طَابعًا عامًا، لا تَسْتَوقِفُه حدودُ الظَّاهِرَة في إفرادها ولا النَّوْع في خصوصيته، ولكنَّها تتجاوز ذلك إلى اسْتِشْرَاف القانونِ الإبداعيِّ العام الذي يطوي الأنواع في إهابه، على اختلافها، بما يُظْهِرُ من حِرْصٍ على التوازن بين طاقتي الكلام: الإخبار والإيحاء.

(6)

تزداد مَلامح الدَّرْس النَّصي في علوم القرآن وضوحا بانتقالنا إلى المستوى الثاني من التناسب الكلي، الذي يُعْنَى بالبحث عن العَلاقات بين سورتين أو أكثر من سور القرآن، تجمعهما هذه العلاقة أو تلك، الأمر الذي يكشف عن مفهوم نصي غاية في التطور، ولنا أن نأسف إذ لم يُتَح لهذا المفهوم أن يمتدَّ إلى النصوص الإبداعية الأخرى؛ فالقرآن الكريم هنا ينظر إليه بوصفه نصا كاملا، يشير فيه الاستهلال إلى ما يليه من آيات وسور، وعلى الباحث أن يكشف عن العلاقات المختلفة بين أَوَّلِ سورة فيه وآخر سورة. هذا ما يطرحه المستوى الثاني من النظر الكلي.

المستوى الثاني: التناسب بين السور:

إذا كان تساؤل المستوى السابق، هو لماذا جُعِلَت هذه الآية بعد تلك، أو لماذا سبقت هذه تلك ؟ فإن تساؤل هذا المستوى هو لماذا سبقت هذه السورة تلك، أو لماذا تلت هذه سابقتها ؟ وهذا لا يعني أن الفارق بين التساؤلين يكمن في المدى الكمي بين الآية والسورة، ولكنه يختلف هنا عن سابقه اختلافا جوهريا، على صعيد المفهوم النامي للنص، وعلى صعيد العلاقات الدلالية التي بها تتعالق السور بوصفها وحدات جزئية في بناء كامل متماسك.

قلنا سابقا إن علماء القرآن آمنوا بأن ترتيب السور أمرٌ توقيفيٌّ، وعليهم - بمقتضى هذا الإيمان - أن يبحثوا في العَلاقات المُؤَسِّسَة لهذا الترتيب، ونشير هنا إلى أهمية اجتهاد «السيوطي» بشكل خاص، فقد قدم دراسة مستقلة

لمختلف العلاقات بين السُّوَر، صحيح أنه مدين - في كثير مما توصل إليه - لمن سبقوه، خاصة «الرازي» و«الزركشي» و»البقاعي»، إلا أن محاولته تكتسب أهميتها من تحديدها الدقيق لغايتها، ووضوح منهجها، وعدم تشعبها إلى أبواب من البحث مختلفة، وهذا قد مكنها من التوصل إلى علاقات نصية جديدة، ومن تنمية علاقات أخرى، كانت مطروحة على صعيد النظر الجزئي، ولهذا وذاك كانت أهمية محاولة «السيوطي». وهذه العلاقات هي محور حديثنا التالي:

(أ) التتميم:

ويقصد بها أن يكون موضوع السورة الحالية استكمالا لموضوع السورة السابقة، أو تَتِمَّةً له، وهو غير «التتميم» الذي هو ضرب من الإطناب(59). ولقد استأثرت هذه العلاقة، والعلاقة التالية بالنصيب الأوفر من التناسب بين السور؛ وهذا انعكاس للطبيعة التكرارية التي تأسس عليها كثيرٌ من مواضيع النص الكريم خاصة القصصي منها، وإن كان كلٌّ موضوع أو كلٌّ قصة ذاتَ بُعْدٍ دلالي خاص في سياقها، وفي علاقتها البنيوية بما يسبقها وما يلحقها.

ومن «التتميم» ما نجده من العلاقة بين سورتي النمل والشعراء، فالثانية بمثابة التتمة للأولى؛ فقد ذكر - تعالى - في الشعراء مجموعة من القرون قد أتت سورة النمل بغيرهم، وزادت عليهم بذكر سليمان وداود عليهما السلام، وبُسِطَت فيها قِصَّةُ لوط عليه السلام بشكل أوسع مما هي عليه في الشعراء.

ونجد علاقة «التتميم» واضحة أيضا بين سورتي مريم والكهف، فـ«الكهف» قد اشتملت على عدة أعاجيب: قصة أصحاب الكهف، وطول لبثهم هذه المدة بلا أكلٍ ولا شرب، وقصة «موسى» مع «الخضر»، وقصة ذي القرنين. وهي قصص خارقة تماثل ما ذكر في سورة مريم، من ولادة «يحيى بن زكريا» من أم كانت قد بلغت من الكبر عتيا، وأب كان هو أيضا كذلك، وقصة ولادة «عيسى بن مريم» عليه السلام. فتناسبهما نابع من توالي العجائب وتمام هذه بتلك.

فمبرر التناسب بين السورتين هو اعتمادُهما على القصص الخارق، ويشير «السيوطي» إلى سبب آخر لتقدم سورة الكهف سورةَ مريم، وهو أنَّ أهلَ الكهف كانوا من قوم «عيسى»، وأن قصتهم كانت في الفترة(60).

ونجد «التتميم» أيضا هو العلاقة التي يُفَسَّر سببُ ذكر سورتي «طه» و«الأنبياء» بعد «مريم»، و«يوسف» بعد «هود»، و«ص» بعد «الصافات»، و«سأل» بعد «الحاقة». ففي هذه السور تبسط في السورة الحالية قصة ما أو معنى ما كان قد أشير إليه فقط في سابقتها، أي أن ذكره هنا هو على سبيل الاستكمال، كما في سورة طه التي يبسط فيها سبحانه قصتي آدم وموسى عليهما السلام اللتين أشارت إليهما سورة مريم(61).

فالتتميم علاقة مضمونية خالصة، بها تنسجم السورة أو السور الحالية مع السورة السابقة، فالحالي يتمم السابق، ولكن لا ينبغي أن يفهم من ذلك أنها علاقة لازمة تشمل كل سور النص الكريم، ولكنها علاقة مُحَدَّدة، تقتصر على عدد من السور التي تتحدث عن قضية واحدة، تمتد في سورتين أو أكثر.

(ب) الإجمال والتفصيل:

تعد هذه العلاقة – التي يذكر فيها الشيء مجملا، ثم يفصَّل بعد ذلك في السور التالية – العلاقة النصية العمدة في منظومة العلاقات التي تربط آيات النص الكريم وسوره على امتدادها وتنوعها، ولعل هذا راجع إلى منطقية الترتيب بعد التوالد التكراري الذي توفره العلاقة السابقة، هذا ما يؤكده وصف «السيوطي» لها بـ «القاعدة القرآنية العامة، وفيها نجد « كُلّ سورة تفصيل لإجمال ما قبلها، وشرح له، وإطناب لإيجازه، وقد استمرَّ معي ذلك في غالب سور القرآن، طويلها وقصيرها»(62).

وتجسد هذه العلاقة سورة الفاتحة خير تجسيد؛ فهي من النص الكريم بمثابة العنوان للموضوع، وقد افْتُتِحَ النصُّ بها لأنها «جمعت مقاصد القرآن،

ولذلك صار من أسمائها أم القرآن، وأم الكتاب، والأساس، فصارت كالعنوان وبراعة الاستهلال»(63).

وقد فُسِّرَ ذلك بأن العلومَ التي احتوى عليها القرآن أربعةٌ: «علم الأصول ومداره معرفة الله وصفاته؛ وإليه الإشارة بـ ﴿ **ربِّ العالمينَ الرَّحْمن الرَّحيم** ﴾ ومعرفة النبوات؛ وإليه الإشارة بالذين أنعمت عليهم. ومعرفة المعاد؛ وإليه الإشارة بـ ﴿ **مالكِ يومِ الدِّينِ** ﴾ وعلم العبادات وإليه الإشارة بـ: ﴿ **إيَّاكَ نَعْبُدُ** ﴾ وعلم السلوك؛ وهو حمل النفس على الآداب الشرعية، والانقياد لرب البرية، وإليه الإشارة بـ: ﴿ **وإيَّاكَ نستعينُ اهْدنا الصِّراطَ المُسْتقيمَ** ﴾ وعلم القصص، وهو الإطلاع على أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية؛ وإليه الإشارة بقوله: ﴿ **غيرِ المغضوبِ عليهِمْ ولا الضَّالِّينَ** ﴾(64).

وهذه العلوم الأربعة التي ذكرتها الفاتحة أو أشارت إليها هي علوم القرآن على الجملة، وعلى هذا كان القرآن كله - كما يقول «السيوطي» نقلا عن «الطيبي»(65): تفصيل لما أجملته الفاتحة، فإنها بنيت على إجمال ما يحويه القرآن مفصلا، فإنها واقعة في مطلع التنزيل، والبلاغة فيه: تتضمن ما سيق الكلام لأجله، ولهذا لا ينبغي أن يقيد شيء من كلماتها ما أمكن الحمل على الإطلاق».

ولا تقتصر هذه العلاقة على سورة الفاتحة، التي هي الحركة الدلالية الأولى التي تواجه قارئ النص الكريم، ولكنها علاقة شاملة، إن لم تنطو عليها السورة كلها انطوت عليها بعض جملها، وهذا يعني أنَّ كُلَّ إجمالٍ يعقبه تفصيلٌ ينطوي بدوره على إجمال آخر يعقبه تفصيل، وعلى هذا النحو تتحرك الدلالة القرآنية في قاعدة «السيوطي» وفقا للشكل التالي:

إجمال ← تفصيل ← إجمال ← تفصيل ....

إنها حركة توالدية؛ فكل إجمال يعقبه تفصيل، وكل تفصيل ينطوي

على بعض الإجمال يعقبه تفصيل لاحق...وهكذا تتعالق وحدات النص وأنساقه الصغرى ليتكون منها نسقه الأكبر أو بنيته الكلية التي هي أكبر من مجموع أنساقه(66).

(ج) رَدُّ الْعَجُزِ عَلَى الصَّدْرِ:

وهي هنا أكثر اتساعا من المدى الذي توقفنا عنده في الزاوية الأولى (التناسب الجزئي) فيما سبق، فالمقصود بالعجز هنا نهاية السورة وليس نهاية الآية أو البيت الشعري، كما أن المقصود بالصدر أيضا بداية السورة وليس البيت الشعري الواحد، أو الآية الواحدة. وذلك قد يكون بين بداية السورة الواحدة ونهايتها أو بين سورتين متتاليتين، فهذه العلاقة يشكلها وجهان:

الأول: وفيه نجد آخر السورة موضع الدرس مردودا على أولها، فسورة القصص مثلا تتصدرها قصة موسى عليه السلام وقوله: ﴿ **قال ربِّ بما أنْعَمْتَ عَليّ فَلنْ أكونَ ظهيرًا للمجرمين** ﴾ [القصص70]، ونصرته ومكالمته ربه، وتختتم بأمر النبي بألا يكون هو أيضا ظهيرا للكافرين، وتذكر خروجه عليه السلام من مكة، ووعده بالعودة إليها مرة أخرى، يقول تعالى: ﴿ **إنَّ الذي فَرَضَ عليكَ القرآنَ لرادُّك إلى مَعَادٍ** ﴾ [القصص85](67).

ولا شك أن هذه العلاقة بين صدر السورة ونهايتها تنطوي على كثير من التناسب الذي به تنغلق السورة غَلْقا مُحْكما، فهذا التناسب يؤكد على مستوى البنية اليقين المضموني الذي تسعى السورة إلى ترسيخه في نفس المتلقي الثاني/ النبي عليه السلام وجماعة المؤمنين من خلال اليقين التاريخي الذي يمثله المُتَحَدَّث عنه في صدر السورة (موسى عليه السلام)، وذلك عبر تشابه البدايات أو تماثلها، والوعد بتماثل النهايات أو تطابقها.

ومن ذلك ما أشار إليه الزمخشري في نهاية حديثه عن سورة (المؤمنون) التي يتصدرها: ﴿ **قد أفْلَحَ المؤمنون** ﴾[1]. ويختمها قوله تعالى: ﴿ **إنّه لا يُفْلِحُ**

الكافرونَ ﴾ [117]، حيث يعلق قائلا: «شتان ما بين الفاتحة والخاتمة»(68). فالعلاقة بين البداية والنهاية تتأسس على الإثبات القاطع بفلاح المؤمنين، والنفي القاطع بعدم فلاح الكافرين، وما بين الإثبات في الصدر والنفي في العجز ترسخ قيمة الفلاح وأهميته، ويترسخ في النفس سبيلها الوحيد.

الثاني: وفيه تكون العلاقة بين سورتين متتابعتين؛ كأن تكون خاتمة السورة الثانية مناسبة لفاتحة الأولى، كما في العلاقة بين سورتي آل عمران والبقرة؛ فقد افتتحت الثانية بذكر المتقين، وأنهم هم المفلحون، وختمت الأولى بذكرهم أيضا حيث قال تعالى: ﴿ **يأيُّهَا الذينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وصَابِرُوا ورابِطوا واتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلحُون** ﴾ [آل عمران: 200]، كما افتتحت البقرة بقوله تعالى: ﴿ **والذينَ يؤمنونَ بمَا أُنْزِلَ إليكَ وما أُنْزِلَ من قَبْلكَ وبالآخرةِ هم يُوقنونَ** ﴾ [4]، واختتمت آل عمران بقوله تعالى: ﴿ **وإنَّ من أهلِ الكتابِ لَمَن يؤمن باللهِ وما أُنْزِلَ إليكمْ وما أُنْزِلَ إليهمْ** ﴾ [199].

وهذا أيضا ما نجده بوضوح أكبر في العلاقة بين سورتي الرحمن والواقعة، فقد افتتحت الرحمن بذكر القرآن، والشمس والقمر، ثم ذكر النبات، ثم خلق الإنسان، والجان من مارج من نار، ثم صفة يوم القيامة، ثم صفة النار، ثم صفة الجنة. وابتدأت الواقعة بذكر القيامة ثم صفة الجنة، ثم صفة النار، ثم خلق الإنسان، ثم خلق النبات، ثم الماء، ثم النار، ثم ذكر النجوم ولم يذكرها في الرحمن، كما لم يذكر هنا الشمس والقمر، ثم ذكر القرآن. فكانت هذه السورة كالمقابلة لتلك، وكرد العجز على الصدر(69).

(د) تشابه الأطراف:

وهذه أيضا من العلاقات التي طورها «السيوطي» منتقلا بها من كونها مجرد علاقة يعيد فيها المنشئ/ الشاعر دال القافية في صدر البيت التالي، أو يعيد فيها الناثر دالَّ السجعة أو آخر الجملة في صدر الجملة التالية لها(70). إلى مدى أكثر اتساعا يرتبط بالعلاقات بين السور، وهذا بالطبع يتجاوز العلاقة الجزئية

التي تحدثنا عن علاقة تكرارية محدودة، تلتقي فيها النهايات بالبدايات في جملة أو في جزء من جملة سواء أكان ذلك في حديث الشعراء، أم في حديث علماء القرآن، الذين كانت لهم هذه الوقفة الجزئية أيضا، كما في قوله تعالى: ﴿ **اللهُ نورُ السماواتِ والأرضِ مثَلُ نورِهِ كمشكاةٍ فيها مصباحٌ المصباحُ في زُجَاجةٍ الزُّجاجةُ كَأنَّها كوكَبٌ دُرِّيٌّ** ﴾ [النور: 35].

فـ «تشابه الأطراف» هنا يتجاوز هذا النظر الجزئي المحدودة إلى كونه علاقة كلية تتعلق بنهايات بعض السور وبدايات بعضها الآخر، وهذا ما تشير إليه نهاية سورة « آل عمران»، فقد ختمت بالأمر بالتقوى، وافتتحت سورة «النساء» به، وهذا «من آكد وجوه المناسبات في ترتيب السور وهو نوع من أنواع البديع يسمى تشابه الأطراف»(71). ومثله اختتام سورة يوسف بوصف الكتاب، ووصفه بالحق، وافتتاح سورة الرعد بمثل ذلك، ومنه أيضا اختتام الإسراء بالتحميد وبداية الكهف به(72).

وهذا النوع من التعالق يجعل السورتين كالسورة الواحدة، لا تفصلهما غير «البسلمةَ» التي لو حذفت ربما لن يشعر المتلقي بهذا الانتقال، وهذا ما يؤكده تعليق «السيوطي» على تناسب نهاية سورة السجدة مع بداية سورة الأحزاب، فالأخيرة « صارت كالتتمة لما ختمت به تلك (يقصد السجدة)، حتى كأنهما سورة واحدة»(73).

(هـ) التَّقابـل:

وهي علاقة دلالية، فيها تكون السورة مقابلة لما قبلها، على صعيد بعض الآيات وهو الغالب، أو على صعيد السورة كلها وهو قليل.

ومن الأول: ما نجده في العلاقة بين سورتي الماعون وقريش؛ فإنه تعالى لما ذكر في سورة قريش: ﴿ **الذي أطْعَمَهُم منْ جُوعٍ** ﴾ ذكر هنا سورة الماعون

من لم يحض على طعام المسكين. ولما قال هناك: ﴿ **فَلْيَعْبُدُوا ربَّ هذا البيتِ** ﴾ ذكر هنا من سها عن صلاته(74).

ومن الثاني: ما ينقله «السيوطي» عن «الفخر الرازي» عن التناسب بين سورتي الكوثر والماعون: «هي كالمقابلة لما قبلها؛ لأن السابقة وصف الله سبحانه المنافقين بأربعة أمور: البخل، وترك الصلاة، والرياء فيها، ومنع الزكاة، وذكر في هذه السورة في مقابلة البخل: ﴿ **إنَّا أعطيناكَ الكوثَرَ** ﴾ أي الخير الكثير، وفي مقابلة ترك الصلاة ﴿ **فَصَلِ** ﴾ بمعنى دم عليها، وفي مقابلة الرياء يذكر: ﴿ **لربِّكَ** ﴾ أي لرضاه، لا للناس، وفي مقابلة منع الماعون ﴿ **وَانْحَر** ﴾ وأراد به التصدق بلحوم الأضاحي(75).

وتستطيع مكية هذه السور أن تلقي الضياء على هذه العلاقة، خاصة في التقابل الكلي؛ حيث ينقسم فيه الخطاب قسمين على أساس من قسمة الواقع نفسه، فالإيمان في مقابل الكفر. ووضع الإيمان وما ينتج عنه آجلا وعاجلا في مقابل الكفر وما ينتج عنه آجلا وعاجلا يُمَكِّنُ الخطاب الجديد/ القرآن من تفكيك الواقع أمام المخاطبين، ووضعهم بين خيارين اثنين لا ثالث لهما؛ كي يستبين كلٌّ طريقه، ولعل المقابلة هي الأقدر على تحقيق ذلك.

(ز) أسماء السُّوَر:

قد تكون هذه العلاقة من أطرف ما توصل إليه البحث في التناسب؛ فالتسمية التي جاء بها النص الكريم لم تكن معروفة عند العرب، نظرا لهيمنة الشفاهي على الكتابي، واعتماد الشفاهي على المنطوق في زمان ومكان واحد، وانقضائه بهما، حيث نجد المرسل والمستقبل يتواجهان في ظل مجموعة من الشروط الخارجية التي تكون «سياق الموقف» الذي يميز الرسالة اللغوية عن غيرها، أي أنَّ «سياق الموقف» هو سمة المنطوق، يقوم له بالوظيفة التي يؤديها العنوان للمكتوب. أما في حالة الرسالة المكتوبة فنجد غيابا كاملا لـ «سياق الموقف»، أي أن الرسالة هنا تقوم بذاتها في استقلال عن

مرسلها مكانا وزمانا(76) ومن هنا كان العنوان مائزا للرسالة، وضرورة يقتضيها انسياب النصوص وكثرتها.

ولكن العنونة لم تغب عن العرب بشكل تام؛ فهم قد ميزوا بعضَ النصوص الشعرية حين وصفوها بـ «المعلقات»، ارتكازا على السياق الحَافّ بالنص، أو حين أطلقوا على بعضها الآخر اسم الروي كـ «اللامية، والسينية....» ارتكازا على البنية الصوتية البارزة في النص، ولا ينبغي لهذا الضرب من العنونة أن ينفي أو يستبعد؛ فالهدف من العنونة في نهاية الأمر هو تعريف النص وتمييزه عن غيره، ورغم دلالة ما سبق، ورغم أهميته إلا أن الفرق يبدو كبيرا بين العنونة القديمة – في غير النص الكريم – وما اتبعته المنهجية المعاصرة، التي تتأسس على الارتباط الضروري بين العنوان والبنية الكلية للنص، دلاليا وجماليا.

لقد تنوعت العنونة مع النص الكريم تنوعا يضعها في قلب المنهجية المعاصرة على اختلاف توجهاتها، فلم تقتصر على العلاقة البنيوية بين النص/ والعنوان، أو بين العنوان وجزء من النص، ولكنها تقدمت على صعيد آخر، فيه يُحَمَّل العنوان بطاقات رمزية شديدة الإيحاء؛ فإذا نظرنا إلى عناوين السور من حيث علاقتها بموضوعها نجدها تشتمل على الموضوعي الذي يَسْتَوْعِبُ فيه العنوانُ البنية الكلية للسورة استيعابا شاملا، والجزئي الذي يشير إلى البنية الكلية الأكثر بروزا في السورة، والرمزي الصوتي الذي يفتح السورةَ على أفقٍ جمالي متعدد الدلالة. وإذا صنفنا عناوين النص الكريم تبعا للحقول الدلالية التي تمثلها نجدها تنطوي على كثافة حقلية تَسْتَوْعِب المُشَاهَد المنظور والمجرد المُدْرَك، ولعل هذا يتضح أكثر بمتابعة التصنيف التالي:

– المجردات: «الفاتحة، التوبة، فاطر، المجادلة، التحريم...».

– الحقل الإنساني الخاص: «الأنبياء، محمد، هود، نوح...».

– الإنساني العام: «آل عمران، النساء والمؤمنون، الروم الإنسان..».

– النباتي: «التين».

- الجماد: «الطور، الحديد...».

- السماوي: « النجم والقمر...».

- الزماني: «الفجر، الجمعة، القدر».

- المكاني: «الكهف، البلد، الحجرات، الصف».

- الحيواني: «البقرة، الأنعام، الفيل...».

- الحشرات: «النحل، النمل، العنكبوت».

- ومن الرموز الصوتية: « الم، حم، ص، ن...».

فالعنونة كما تشير النماذج المقدمة قد بلغت مع سور النص الكريم الغاية في الإبداع وفي الحداثة، ففيها يتجاور الموضوعي الكثيف مع الرمزي الموحي، والجامد الطبيعي مع السيميوطيقي الدال.

ولعل هذا التقدم المدهش في عنونة النص الكريم استجابةٌ لضرورة أوجدتها بنية النص نفسه، التي قُسِّمَت إلى سُوَرٍ محددة، ومن الضروري أن نشير إلى أن التسمية لم تكتف باسم واحد للسورة، فمن المُحَقَّق أنَّ كُلَّ سورة قد عرفت بعدة أسماء ثانوية تجاور التسمية المتداولة أو الأساسية(77).

ومن المفيد هنا أن نذكر أن الصحابة الكرام هم من قاموا بعنونة السُّور وتسميتها، ولا شك أن هذا يعكس عمق التداخل بين أفق التلقي والنص، ومن مظاهر هذا التداخل أنهم أطلقوا أكثر من اسم على السورة الواحدة، ورغم أنَّ كثيرا من الأسماء ظلت متوارية أو ثانوية تلي التسمية الشائعة، رغم ذلك فإن ما تجب الإشارة إليه هو أن هذه التسمية/ العنونة تُعَدُّ التأويل الأول للنص، وتنوع أسماء السور - على نحو ما أشرنا إليه أعلاه - دالٌّ على عمق رؤيتهم ونفاذها، دالٌّ على المنهجية الخصبة التي تأوَّل بها الصحابة النص، فما يميز عنونة النص الكريم عن غيرها أن المُرْسَل إليهم هم من قاموا بعنونته، وهذا أمر لافت؛ فمن المعروف أن من يقوم بالتسمية أو من يضع العنوان للنص هو المرسلِ الذي

«يتأول عمله، فيتعرف فيه على مقاصده، وعلى ضوء هذه المقاصد يضع عنوانا لهذا العمل»[78]. فعنونة النص تعني بالضرورة تقديم تفسير له، أو تقديم رؤيةٍ له أو عنه، والعنوان يجب أن يدلَّ بشكل أو آخر على نصه.

وإذا كانت العنونة عمل المُرْسَل إليهم وليس المُرْسِل فمن الضروري أن تتعدد العناوين وتتنوع للسورة الواحدة تَعَدُّدَ رؤى المتلقين وتنوعها، وهذا ما يمكن متابعته في سورة كـ «الفاتحة» التي هي في تأويل المُرْسَل إليهم أمُّ الكتاب؛ ومن ثم نراها تستأثر بالنصيب الأكبر من التسمية، فـ «السيوطي» يشير إلى أنه قد «وقف على نَيِّف وعشرين اسما لها»[79]. ولقد كان هذا طبيعيا مع سورة اعتبرت أُمًّا للكتاب، وأنَّ موضوعها قد أشار إجمالا إلى كل ما طواه النص تفصيلا.

ولكن ما تجب الإشارة إليه هو أنَّ ما يميز التسمية الشائعة والفردية هو ارتباطها بالبنية الكلية، وهذا ما نجده على سبيل المثال في حديث صاحب (نظم الدرر) معللا سبب تسمية سورة «التوبة» وتعالقها بالسورة السابقة عليها: «مقصودها مُعاداة من أعرضَ عَمَّا دعت إليه السورةُ الماضية، من اتباعِ الدَّاعي إلى الله في توحيده واتباعِ ما يُرضيه، وموالاةِ منْ أقبلَ عليه، وأدلُّ ما فيها على الإبلاغ عن هذا المقصد قصّةُ المُخَلَّفين؛ فإنهم – لاعترافهم بالتخلفِ عن الداعي بغيرِ عُذر في غزوة تبوكَ، المُحْتَمَلِ على وجه بعيدٍ منهم رضي الله عنهم للإعراض بالقلب – هُجِرُوا، وأُعْرِض عنهم بِكُلِّ اعتبارٍ، حتى بالكلام، فذلك معنى تسميتها بالتوبة. وهو يدلُّ على البراءة لأن البراءة منهم – بهجرانهم حتى في ردِّ السلام – كانت سبب التوبة، فهو من إطلاق المسبب على السبب، وتسميتها بالبراءة واضح أيضا من تسميتها»[80].

لقد تناسبت كل سور القرآن الكريم مع بنيتها البارزة، أو حدثها الفريد، تستوي في ذلك السور التي تعددت أسماؤها، أو التي اقتصرت على اسم واحد، ولم يكن ذلك ممكنا دون أن تستقلَّ كل سورة بنفسها، بما يميزها هي

في ذاتها بوصفها إحدى وحدات النص الكريم، وبما يصلها بغيرها من السور/ الوحدات في الوقت نفسه.

ولقد سعى علماء القرآن إلى الربط بين مجموعة من السور بالنظر إلى ارتباط أسمائها، ولا يكون ذلك إلا باتحاد هذه السور في الحقل اللغوي. ومن نافل القول أنَّ من يمتد بحثه إلى هذه النقطة هو من يرى أنَّ ترتيب السور أمر توقيفي، تستوي في ذلك السور التي تعددت أسماؤها والتي عرفت باسم واحد فقط، وهذا ما يقدمه «السيوطي» في كتابه «أسرار الترتيب»؛ فقد ربط أكثر من مرة بين اسم السورة وموضوعها من ناحية[81]، وتناسب السورة المُعَيَّنة مع ما يليها، لاتحادهما في الحقل الدلالي من ناحية أخرى، ومن ذلك تناسب توالي سورة «القمر» بعد سورة «النجم» وتوالي سور «الشمس» و«الليل» و«الضحى»[82].

ولا يعني هذا أن التناسب الوحيد بين هذه السور هو في وحدة الحقل اللغوي أو تقاربه، ولكنها تضم إلى جانب ذلك علاقات التناسب المختلفة التي سبق الحديث عنها، ولقد اشترط «السيوطي» في هذه العلاقة ألا تكون هناك علاقة أقوى من التناسب الاسمي، فإن وجدت علاقة أخرى أقوى منه عدل إليها. ويبدو أن «السيوطي» بهذا الشرط قد تمكن من تفسير عدم توالي سورة «الفجر» مع سور: «الشمس والليل والضحى» وانفصالها عنهم بسورة «البلد»، رغم تناسبها مع هذه السور في الحقل الدلالي[83].

(ح) التشابه الصوتي:

يدور الحديث هنا تقريبا حول الفاصلة، وكنا قد أشرنا إليها سابقا في حديثنا عن التناسب الجزئي، وتبينا أثرها ودورها في آية أو أكثر، ولكنها هنا تقع ضمن نسيج كلي، يتجاوز الوحدة الصوتية (الفونيم) التي يجسدها حرف واحد أو حرفان في آيات محددة، إلى بنية السورة كلها، أو جزء منها حين يقع

التناسب بينها وبين سورة أخرى، ويكون تشابه الفواصل مبررَ الجمع بينهما، أو هو سبب تواليهما.

فهذا التناسب الصوتي يفسر توالي سورتي: «المرسلات» و«عم»؛ اللتين تتأسسان على بنية موسيقية متماثلة، حيث يقول جلَّ شأنه في المرسلات: ﴿ **ألَمْ نُهْلِكِ الأولينَ. ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ الآخرينَ** ﴾ [16-17] و﴿ **ألَمْ نَخْلُقكم من ماء مهين** ﴾ [20] و﴿ **ألَمْ نجعلِ الأرضَ كِفَاتًا** ﴾ [25] ويقول تعالى في سورة عم: ﴿ **ألَمْ نجعلِ الأرضَ مِهادا** ﴾ [6].

ونؤكد أن هذه العلاقة ليست أساسية؛ فمن الضروري أن يُدَّعَم التشابه الصوتي بعلاقة أو علاقات أخرى؛ فسورة «عم» مثلا تجمعها بسورة المرسلات علاقة أقوى؛ فالأولى تُفَصِّلُ ما أجملته الثانية، فحين يقول تعالى في الأخيرة: ﴿ **لأيِّ يوم أُجِّلَتْ. ليوم الفَصلِ. وما أدراكَ ما يومُ الفَصْل** ﴾ [المرسلات: 12-14] يقول في سورة عم: ﴿ **إنَّ يومَ الفَصْلِ كانَ ميقاتا. يوْمَ يُنْفَخُ في الصُّورِ فَتأتونَ أفواجًا** ﴾ [17-18] إلى آخر الآيات. «فكأن هذه السورة شرح يوم الفصل المجمل ذكره في السورة التي قبلها» (84).

ومن ذلك قوله تعالى في سورة «النازعات» : ﴿ **فَإذا جَاءَتْ الطَّامَةُ** ﴾ [34] وقوله تعالى في عبس: ﴿ **فَإذا جَاءَتْ الصَّاخَّةُ** ﴾ [33] ورغم أن التناسب قد يتجه صوب الوحدة الدلالية بين الآيتين؛ فالطامة والصاخة من أسماء يوم القيامة، رغم ذلك فإنَّ ما برر جمعهما - في نظر السيوطي- هو التناسب الصوتي الذي يحققه التركيبان المتوازيان. وهذا أيضا ما نجده في العلاقة بين سورتي «الإخلاص» و«تبت»، حيث ينقل السيوطي عن غيره ما يفيد بأن وضع هذه السورة في مكانها راجع إلى تناسبها مع فواصل سورة «تبت»(85).

وإذا غضضنا الطرف عن ثانوية هذه العلاقة، فإن مجرد توقف الدرس القديم عندها لمما يلفت الانتباه ويوجب الإشادة؛ لإدراكه ليس فقط لقيمة البناء الموسيقي وأهميته في التأثير على المتلقي، ولكن لإدراكه أيضا قدرة هذا البناء

على منح النص شخصيته الآسرة، فحين ينتقل النغم الموسيقي الواحد من السورة الحالية إلى التي تليها فإنه يفضي - لا شك - إلى وحدة «ما» بين السورتين، تبدو قادرة على الجمع بين السورتين في العمق، فمن المحقق أنه «كلما تشابهت البنية اللغوية فإنها تمثل بنية نفسية متشابهة منسجمة تهدف إلى تبليغ الرسالة عن طريق التكرار والإعادة»(86). وهذا الإلحاح الذي وَحَّدَ بين السورتين مما يَعْمُقُ به الأثرُ الناتج عنهما، ويزداد به التناسب حضورا، هنا تتأكد لنا أهمية البعد الموسيقي الذي تُجَلِّلُهُ الفاصلةُ الكريمة، بقدرتها على منح النص شخصيته، وبقدرتها على الربط بين النص والذي يليه.

(ط) التشابه الشكلي:

تبدو هذه العلاقة أقل العلاقات دلالة، فهي تقتصر على ملاحظة التقسيم الشكلي الذي يراعي استهلال السور أو ينطلق منه، ولقد جعل السيوطي هذه العلاقة معضدة للعلاقات الأخرى بين السور، أي أنها كسابقتها علاقة ثانوية، لا يُكْتَفَى بها في تعليل التناسب بين السورتين، ومن السور التي لوحظ فيها ذلك ما يطلق عليه «الحواميم السبع»(87). أي السور التي تبدأ بـ: ﴿ **حم** ﴾ فالحواميم رتبت هذا الترتيب لاشتراكها في الافتتاح بـ: ﴿ **حم** ﴾ وبذكر الكتاب بعد: ﴿ **حم** ﴾ وأنها مكية، بل إن هناك من الآثار ما يفيد أنها نزلت جملة واحدة. هذا بالإضافة إلى أن فيها شَبَها من ترتيب ذوات ﴿ **الر** ﴾ الست. وهذا الشبه بين الاثنين يمكن ملاحظته تحديدا في سورة «فصلت» ثانية «الحواميم» وكيف شابهت سورة «هود» ثانية ذوات ﴿ **الر** ﴾ «في تغيير الأسلوب في وصف الكتاب، وأن في هود: ﴿ **الر كتابٌ أُحْكِمَتْ آياتُه ثُمَّ فُصِّلَتْ من لَدُن حَكيم خَبير** ﴾ [1] وفي فصلت: ﴿ **كتابٌ فُصِّلَتْ آياتُهُ** ﴾ [3] وفي سائر ذوات ﴿ **الر تلك آياتُ الكتابِ** ﴾ [الحجر: 1] وفي سائر الحواميم: ﴿ **تنزيلُ الكتابِ** ﴾ [غافر2] أو ﴿ **وَالكتابِ** ﴾ [الدخان: 2]»(88).

فمطلع فصلت ثانية الحواميم مناسب لمطلع هود، التي هي ثانية ذوات

﴿ الر ﴾، ومطلع الزخرف مؤاخ لمطلع الدخان، وكذا مطلع الجاثية لمطلع الأحقاف[89].

فالقاعدة الثابتة هي أنه: « في كل ربعٍ من أرباع القرآن توالت سبع سور مفتتحة بالحروف المقطعة، فهذه السور السبعُ مصدرة بـ: «حم» وسبع في الربع الذي قبله (يقصد ربع القرآن) متوالية، وذوات «الر» الست متوالية»[90].

(7)

لقد تَأَكَّدَ لنا أنَّ المُنَاسَبَةَ تُشَكِّل نُقْطَةَ ارْتِكَازٍ، تَلْتَقِي حَوْلَها مَنْظُومَةٌ اصطلاحيةٌ بلاغية متنوعة، انتقلت بالكثير من المصطلحات البلاغية من النَّظَرِ الجزئي المحدود إلى النَّظر الكلي الموسَّع الذي يشمل الخطاب برمته. لقد كان ذلك كله نظرا عربيا أصيلا، استولد مصطلحه من مقاربة دقيقة لظواهر خطابه، فلم ينفصل فيه النظر عن الإجراء، ولم ينفصل النظر والإجراء عن جوهر النص وروحه الفذّ.

لقد كان بمقدور «علم المناسبة» في بحوث علماء القرآن – لو أُحْسِن الإنصات إليه – أن يطوِّرَ نظرا قادرا على تقديم الفروض أو المبادئ العامة التي تَسْتَوْعب كثيرا من الخطابات المختلفة، قد يجادل البعض حول قدرة هذا الجهد على الارتفاع إلى تخوم النظرية الكلية، ولكن ما لا جدال حوله هو أن هذا الجهد يؤكد – قاطعا – أهمية التناسب في التداول الجمالي الخالص، وفي التداول اليومي المعيشي على سواء؛ وما كان ذلك إلا لأن التناسب مُقَوِّمٌ نصي تحرص عليه كُلُّ رسالة لديها ما تقوله، أو ما تحرص على أن تقوله. فالمُنَاسبة بذلك تقدِّم نموذجا يجمع بين الشعري والتداولي، وهذا النموذج يبدو– على المستوى التصوري المجرد– شديد الإحكام؛ حيث تنبثق المفاهيم الجزئية من البنية الكلية، التي هي أكبر من مجموع أجزائها، والأجزاء التي أكدت المقاربة متانة العلاقة بين وحداتها وانسجام عناصرها.

لقد قدَّم مبحث المناسبة للدرس النصي منظومةً علائقية يتجاور فيها الجزئي مع الكلي، والدلالي الموضوعي والصوتي الموسيقي مع الشكلي الخالص، أي أنها منظومة متعددة الجوانب، تستعين بكل ما من شأنه أن يسهم في سبك النص على المستوى اللغوي الخالص، وبكل ما من شأنه أن يحقق تماسك عالمه وتناغم مشاهده. وما من شك أن عملا كهذا وليد فهم نام متطور للنص، كان بمقدوره لو لم تحدث القطيعة المعرفية بين الدراسات الإسلامية والنقد الأدبي – أن يفتح أمام الدرس الأدبي آفاقا معرفية لم يشهد لها نظيرا سوى في العقود الأخيرة.

الهوامش والتعليقات

(1) تجب الإشارة هنا إلى أن التخصص الدقيق الذي غلب على الدراسات المعاصرة رغم مزاياه التي لا تنكر، فإن له أيضا مثالبه، التي تعد القراءة الجزئية للآثار، وتصنيف مؤلفيها إلى نحويين، وفقهاء، ونقاد أبرزها. وهذا التخصيص ينافي الطبيعة النوعية لهذه العلوم التراثية، فقد تلاقت في كتابات علمائنا القدامى العلوم والبحوث، على بعد الشقة، وما نعرفه اليوم منقطعا منفصلا، كان متلاقيا متداخلا، وما نظنه قد توقف وانقطع عند عَلَم بعينه نجده قد امتد ونما عند آخر، ولكن قراءتنا الجزئية أعجزتنا عن رؤية التداخل والتلاقح المستمرين في الفروع والمجالات المختلفة.

(2) د. جابر عصفور: قراءة التراث النقدي، ط(1) دار سعاد الصباح، الكويت، القاهرة 1992م ص 25 .

(3) د. محمد عابد الجابري: التراث والحداثة، دراسات ومناقشات، ط(1) المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب 1991م ص 105 .

(4) د. مصطفى بيومي عبد السلام: دوائر الاختلاف قراءات في التراث النقدي، ط(1) الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة 2007م ص 48.

(5) د. شكري عياد: اللغة والإبداع: مبادئ علم الأسلوب العربي، 1988ص 6.

(6) عبدالله الغذامي: تشريح النص، ط(2) المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2006م ص 117.

(7) د. سعيد حسن بحيري: دراسات لغوية تطبيقية في البنية والدلالة، ط(1) مكتبة الأداب، القاهرة، 2005م، ص 93. وانظر مقارنة بين نحو الجملة ونحو النص في: روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، تر: د. تمام حسان ط(1) عالم الكتب، القاهرة 1989، ص 88 وما بعدها.

(8) تون أ. فان دايك: علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة: د. سعيد حسن بحيري، ط(1) دار القاهرة للكتاب 2001م، ص11.

(9) تون آ. فان ديك، النص بنى ووظائف، مدخل أولي إلى علم النص، ضمن كتاب العلاماتية وعلم النص، ترجمة: د. منذر عياشي، ط(1) المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب 2004م. ص188 .

(10) د. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، الكويت أغسطس 1992م ص247

(11) Sylvia Chalker ، Edmund Weiner : The Oxford Dictionary of English Grammar Oxford university press 1994– p396–397.

(12) Kirsten Malmkjaer : The Linguistics Encyclopedia، London And New York 1996، P 463.

(13) د. سعد مصلوح: نحو أجرومية للنص الشعري، دراسة في قصيدة جاهلية، فصول م (10) ع(1، 2) أغسطس 1991م، ص 154.

(14) فان دايك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ط (1) ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، 200م. ص208

(15) عبدالقاهر الجرجاني: قرأه وعلق عليه : محمود محمد شاكر، ط(3) مطبعة المدني بالقاهر وجدة، 1992م ص 46.

(16) جلال الدين السيوطي: معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط(1) م(1) دار الفكر العربي، القاهرة 1973م ص28.

(17) برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي: نظم الدرر في تناسق الآيات والسور، ج(1) مكتبة ابن تيمية القاهرة (ب–ت) ص6–5

(18) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، ط(1) دار الحديث، القاهرة، 2006م، ص36.

(19) نستخدم هنا مصطلح «علم» مجاراة لاستخدام القدماء له، الذين كانوا يطلقونه على كل مبحث فرعي من المباحث التي يضمها علم «ما» بالمفهوم الحديث؛ فالمناسبة علم، والناسخ والمنسوخ علم، والمكي والمدني علم... وهكذا وهي كلها بحوث فرعية.

(20) يرى د. عبد العزيز حمودة، ونحن نوافقه أن: البلاغة العربية تقدم نموذجا نقديا لا يختلف في

جوهره عن النموذج البنيوي الغربي، مع فارق جوهري بينهما، يتمثل في أن البلاغة لم تتوقف في جمود عند آلية تحقق الدلالة أو عند «كيف يتحقق المعنى ؟» ولكنها تتخطى ذلك إلى المعنى نفسه وماهيته. هكذا جاءت الممارسة العربية مزيجا مبكرا من النقد التحليلي والنقد البنيوي. انظر: المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية، عالم المعرفة، الكويت، 20001م ص 323 .

(21) Kirsten Malmkjaer : The Linguistics Encyclopedia P 463.

(22) تجب الإشارة في هذا السياق إلى جهود السابقين على عبد القاهر في التأسيس لنظرية النظم كالجاحظ (ت255) وابن قتيبة (ت276) والرماني (ت386) والخطابي (ت388) والبَاقلاَّني (ت 403) والقاضي عبد الجبار(ت 415).

(23) انظر: تفسير الكشاف للزمخشري، ومفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للفخر الرازي.

(24) يقابل هذا موقف المعتزلة القائلين بأن القرآن كلام الله، أي أنه فعله وليس صفة ذاته، وهذا يجعله منتميا إلى «صفات الأفعال» وليس إلى «صفات الذات» وانتمائه إلى المجال الأول يستلزم وجود مخاطب به، له القدرة على فهم دلالاته واستيعابها.

(25) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: البرهان، مصدر سابق، ص 36 .

(26) السيوطي: معترك الأقران، مصدر سابق، ص 55 .

(27) السابق: ص 56.

(28) الزركشي: البرهان، مصدر سابق، ص55.

(29) السيوطي: معترك الأقران، م(1) ص33.

(30) د.عز الدين إسماعيل. الأسس الجمالية في النقد العربي ص 245. دار الفكر العربي 1974م.

(31) السيوطي: معترك الأقران م(1) ص49.

(32) الزركشي: البرهان، مصدر سابق ص77.

(33) السابق: ص78.

(34) السيوطي: معترك الأقران، مصدر سابق م(1)ص 40.

(35) السابق ص43.

(36) هو القاضي ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور الجذامي، المعروف بابن المنير، له تفسير أطلق عليه «البحر الكبير في نخب التفسير»، وكتاب «الانتصار من الكشاف». ت 683هـ.

(37) السيوطي: معترك الأقران، م(1)، مصدر سابق، ص44

(38) البنية الكلية هي مدخل التحليل النصي، وتطلق «على الوحدات البنيوية الشاملة للنص، وبوسعنا أن نطلق الأبنية الصغرى Micro – structure على أبنية المتتاليات والأجزاء

للتمييز بينها وبين الأبنية النصية الكبرى. والفرض الذي يعتمد عليه علم النص كمنطلق لتحديد ذلك هو أن متتاليات الجمل التي تمتلك أبنية كبرى هي وحدها التي تسمى من الوجهة النظرية نصوصا. تنطوي هذه المتتاليات على مجموعة من المفاهيم المحددة لإطارها الكلي الشامل، وهذه المفاهيم تنتظم في مجموعة متنوعة من العَلاقات التي تضفي عليها التماسك والانسجام. انظر لمزيد من التفصيل انظر: د. صلاح فضل بلاغة الخطاب، مرجع سابق، ص256وما بعدها، ود. سعد مصلوح: نحو أجرومية للنص الشعري، مرجع سابق ص 153.

(39) السابق: ص44.

(40) تاج القراء محمود بن حمزة الكِرْماني: أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا ط(1) دار الفضيلة، القاهرة1977 ص45 .

(41) السيوطي: معترك الأقران، م(1) مصدر سابق، ص55.

(42) السابق: ص 57.

(43) د. صلاح فضل: بلاغة الخطاب، مرجع سابق، ص263.

(44) السيوطي: معترك الأقران، م(1) مصدر سابق، ص75.

(45) السابق: ص75.

(46) السابق: ص75.

(47) الزركشي: البرهان، مصدر سابق، ص117- 128.

(48) السابق: ص124.

(49) السابق: ص75.

(50) السابق: ص75.

(51) الزركشي: البرهان، مصدر سابق، ص131.

(52) السيوطي: معترك الأقران، م(1) مصدر سابق ص 58.

(53) السابق: الصفحة نفسها.

(54) ابن أبي الإصبع المصري تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق: د.حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة 1995م ص 130.

(55) السيوطي: معترك الأقران م(1) ص 59.

(56) السابق: ص61.

(57) السابق: ص 60.

(58) السابق: ص 61.

(59) التتميم «ضرب من الإطناب فيه يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة نفيد نكتةً». عبدالمتعال الصعيدي: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ج(2) مكتبة الآداب، القاهرة 2005م ص 358.

(60) السيوطي: أسرار ترتيب القرآن، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا ومرزوق علي إبراهيم، دار الفضيلة، القاهرة 2002 ص107.

(61) السابق، ص 108.

(62) السابق: ص 56.

(63) السابق: ص 49.

(64) السيوطي: معترك الأقران، مصدر سابق م (1) ص78 .

(65) السيوطي: أسرار ترتيب القرآن، مصدر سابق، ص 51.

(66) النسق في التفكير البنيوي، هو مجموعة القوانين والقواعد العامة التي تحكم إنتاج النص أو النوع الأدبي وتمكنه من الدلالة، ومن خصائصه أنه ذاتي التنظيم من جهة، ومتغير يتكيف مع الظروف الجديدة من جهة ثانية، أي أنه في الوقت الذي يحتفظ فيه ببنيته المنتظمة يغير ملامحه عن طريق التكيف المستمر مع المستجدات الاجتماعية والثقافية. انظر: د. عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة مرجع سابق، ص 223.

(67) الزركشي: البرهان، مصدر سابق ص 130 .

(68) انظر: أبي القاسم الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، شرحه: يوسف الحمادي ج(3) ط(1) مكتبة مصر، القاهرة 2000ص 266 .

(69) السيوطي: أسرار ترتيب القرآن، مصدر سابق، ص 137.

(70) انظر: ابن أبي الإصبع: تحرير التحبير، مصدر سابق، ص 520.

(71) السيوطي: أسرار ترتيب القرآن، مصدر سابق، ص 71.

(72) السابق: ص97 – 105.

(73) السابق: ص 124.

(74) السابق: ص 168.

(75) السابق: ص169.

(76) انظر: د. محمد فكري الجزار: العنوان وسميوطيقا الاتصال الأدبي، ط(1) الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998م ص 18.

(77) تجب الإشارة هنا إلى أن علماء القرآن لا يجمعون على توقيف أسماء السور، فالسيوطي يرى توقيفها، والزركشي يتردد واضعا الأمر في صيغة التساؤل. وإن كنا نرى أن كثرة الأسماء للسورة الواحدة يدل على اجتهاد الصحابة، ولو كان الأمر موقوفا لما تعددت الأسماء، وكان

التزام الصحابة صارما بما ورد منصوصا عليه. انظر: السيوطي: معترك الأقران م(2) ص 228 والزركشي: البرهان ص190.

(78) د. محمد فكري الجزار: العنوان وسميوطيقا الاتصال الأدبي،مرجع سابق، ص 19.

(79) السيوطي: معترك الأقران، م (2) مصدر سابق، ص229.

(80) برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي: نظم الدرر، ج(8) مصدر سابق ص 350.

(81) السيوطي: معترك الأقران م (3) ص239–246.

(82) السيوطي: أسرار ترتيب القرآن، مصدر سابق، ص159.

(83) السابق: ص132– 158.

(84) السابق: ص 152.

(85) السابق: ص172.

(86) د. محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري(استراتيجية التناص) ط(2) المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1986 ص 39 .

(87) الحواميم السبع هي: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

(88) انظر السيوطي: أسرار ترتيب القرآن ص–129 130 ذوات «الر» هي: يونس، وهود، ويوسف، والرعد وأولها: «المر»، وإبراهيم، والحجرات.

(89) السابق: ص131.

(90) السابق: ص130.

* * *